

المياه النظيفة والنظافة الصحية



التقدم المُحرز في مستوى
الإجهاد المائي

خط الأساس العالمي لمؤشر هدف التنمية المستدامة ٦-٤-٢

٢٠١٨

التقدّم المُحرز في مستوى الإجهاد المائي

خط الأساس العالمي لمؤشر هدف التنمية المستدامة ٦-٤-٢

٢٠١٨

إنّ التسميات الواردة في هذا المنتج الإعلامي وطريقة عرض المادة التي يحتوي عليها لا تعني ضمناً التعبير عن أي رأي أياً كان من جانب منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) بما يتعلق بالوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو سلطاتها، أو بما يتعلق بترسيم تخوم أو حدود أيّ منها. ولا يعني ذكر شركات بعينها أو منتجات لجهات مُصنّعة، سواءً كانت حاصلة على براءة اختراع أم لا، أيّ اعتماد أو توكيد لها من طرف منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، تفضيلاً لها على سواها مما يماثلها ولم يرد ذكره.

إنّ الآراء الواردة في هذا المنتج الإعلامي تعبر عن وجهات نظر مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أو سياساتها.

ISBN 978-92-5-130988-9

© حقوق الطبع محفوظة، منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، ٢٠١٨



بعض الحقوق محفوظة. هذا العمل متاح بموجب رخصة المشاع الإبداعي وفقاً لنسب المُصنّف-غير تجاري-الترخيص بالمثل ٣,٠ منظمة حكومية دولية (CC BY-NC-SA 3.0 IGO; <https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/3.0/igo/legalcode>).

بموجب شروط هذا الترخيص، يجوز نسخ هذا العمل وإعادة توزيعه وتعديله لأغراض غير التجارية، بشرط الإشارة إلى العمل الأصلي بصورة ملائمة. وينبغي ألا يتضمن أي استخدام لهذا العمل إشارة إلى أن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) تدعم أي منظمات أو منتجات أو خدمات محددة. لا يُسمح باستخدام شعار منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو). في حال تعديل العمل، يجب ترخيصه عندئذٍ بموجب رخصة المشاع الإبداعي نفسها أو ما يعادلها. وإذا صدرت ترجمة لهذا العمل، يجب أن تتضمن بيان إخلاء المسؤولية التالي إلى جانب التنويه المطلوب: "إنّ هذه الترجمة غير صادرة عن منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو). ولا تتحمل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) أي مسؤولية عن محتوى هذه الترجمة أو دقّتها. ويُعد الإصدار الأصلي في [اللغة] هو الإصدار الرسمي الموثوق".

تُحلّ النزاعات الناشئة بموجب الترخيص، التي لا يمكن تسويتها ودياً، عن طريق الوساطة والتحكيم مثلما يرد وصفه في المادة ٨ من الترخيص، ما لم يُنصّ على خلاف ذلك فيه. وسوف تكون قواعد الوساطة السارية هي قواعد الوساطة المتّبعة لدى المنظمة العالمية للملكية الفكرية <http://www.wipo.int/amc/en/mediation/rules>، ويجري أي تحكيم بموجب قواعد التحكيم لدى لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسيترال).

المواد المملوكة لطرف ثالث. إذا رغب المستخدمون في إعادة استخدام مادة من هذا العمل منسوبة إلى طرف ثالث، مثل الجداول أو الأشكال أو الصور، فإن المسؤولية تقع على عاتقهم في تقرير مدى الحاجة إلى تصريح لإعادة الاستخدام المذكور والحصول على إذن من صاحب حقوق الطبع. ويتحمل المُستخدم بمفرده المخاطر التي قد تنشأ من الدعاوى الناتجة عن التعدي على حقوق مملوكة لأي طرف ثالث.

المبيعات والحقوق والترخيص. تُتاح جميع المنتجات الإعلامية لمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عبر الموقع الإلكتروني للمنظمة (www.fao.org/publications) ويمكن شراؤها من خلال العنوان publications-sales@fao.org. وينبغي إرسال الطلبات بالاستخدام التجاري عن طريق الرابط: www.fao.org/contact-us/licence-request. كما ينبغي أن تُرسل الاستفسارات المتعلقة بالحقوق والترخيص إلى: copyright@fao.org.

تقديم مبادرة الرصد المتكامل لهدف التنمية المستدامة رقم ٦ التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية

من خلال مبادرة الرصد المتكامل لهدف التنمية المستدامة رقم ٦ التي تنهض بها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، تسعى الأمم المتحدة إلى دعم البلدان في رصد المسائل المتصلة بالمياه وخدمات الصرف الصحي ضمن إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وفي تجميع البيانات القطرية لرفع التقارير حول التقدم المحرز في تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

تتمثل أهداف مبادرة الرصد المتكاملة في ما يلي:

- تطوير المنهجيات والأدوات لرصد المؤشرات العالمية لهدف التنمية المستدامة رقم ٦.
- نشر التوعية على المستويين الوطني والعالمي بشأن رصد هدف التنمية المستدامة رقم ٦.
- تعزيز قدرات الرصد القطرية والفنية والمؤسسية.
- تجميع البيانات القطرية وإعداد التقارير حول التقدم العالمي في تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦.

تكتسب الجهود المشتركة بشأن هدف التنمية المستدامة رقم ٦ أهمية خاصة من ناحية الجوانب المؤسسية للرصد، بما في ذلك دمج جمع البيانات وتحليلها عبر القطاعات والمناطق والمستويات الإدارية.

لمعرفة معلومات أكثر عن المياه والصرف الصحي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعن مبادرة الرصد المتكامل لهدف التنمية المستدامة رقم ٦، زوروا موقعنا الإلكتروني: www.sdg6monitoring.org

تجمع هذه المبادرة بين منظمات الأمم المتحدة المفوضة رسمياً بتجميع البيانات القطرية بشأن المؤشرات العالمية لهدف التنمية المستدامة رقم ٦، والتي تُنظّم عملها في إطار ثلاث مبادرات متكاملة:

- **برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونسف لإمدادات المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية^١**
استناداً إلى خبرته على مدار ١٥ عاماً في رصد الأهداف الإنمائية للألفية، يتولى برنامج الرصد المشترك متابعة جوانب مياه الشرب والمرافق الصحية والنظافة الصحية من هدف التنمية المستدامة رقم ٦ (الفايتان ١-٦ و ٢-٦).
- **الرصد المتكامل لغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمياه وخدمات الصرف الصحي (المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية)^٢**
أُنشئت المبادرة العالمية للإدارة البيئية عام ٢٠١٤ لتحقيق التناغم بين جهود الرصد القائمة التي تركز على المياه ومياه الصرف وموارد النظام الإيكولوجي وتوسعتها (الفايتان ٣-٦ إلى ٦-٦).
- **تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في العالم بواسطة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية^٣**
تندرج وسائل تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم ٦ (الفايتان ٦-٦ و ٦-ب) تحت اختصاص تحليل وتقييم حالة الإصحاح ومياه الشرب في العالم، والذي يرصد المخلالات والبيئة التمكينية المطلوبة لاستدامة أنظمة وخدمات المياه والصرف الصحي واستدامتها.





المحتويات

٦	تمهيد بقلم غيلبرت إف هونغبو، رئيس إدارة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
٧	تمهيد بقلم رينيه كاسترو-سالازار، المدير العام المساعد لإدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو).
٩	شكر وتقدير
١٠	ملخص تنفيذي
١٣	الرسائل والتوصيات الرئيسية
١٤	١- مقدمة ونُبذة
١٨	٢- الطريقة والعملية
١٩	١-٢ المنهجية
١٩	١-١-٢ نبذة عن المنهجية التي وضعتها المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية
٢٣	٢-١-٢ تطبيق المنهجية واختبارها في بلدان البرنامج التجريبي الخمسة
٢٤	٣-١-٢ سُلّم الرصد
٢٥	٢-٢ أصحاب المصلحة ومصادر البيانات
٢٥	١-٢-٢ أصحاب المصلحة المشاركون
٢٦	٢-٢-٢ مصادر البيانات حسب نوع المتغير
٣٠	٣-٢ عملية جمع البيانات
٣٠	١-٣-٢ النهج
٣٠	٢-٣-٢ استخدام مصادر البيانات الدولية
٣١	٣-٣-٢ التحديات والفرص



إيليجا يورسي، مزارع في باينسفيل، ليبيا، يسقي حقل أُرز. الصورة: ألبرت غونزاليس فازان/بعثة الأمم المتحدة في ليبيا

٣- النتائج والتحليل

١-٣ التقديرات العالمية والإقليمية للمؤشر ٦-٤-٢

٢-٣ اعتبارات بشأن إتاحة البيانات على المستوى العالمي

٤- الاستنتاجات

المراجع

المرفق ١- بيانات فُتريّة لمؤشر الإجهاد المائي

المرفق ٢- البلدان بحسب المناطق

المرفق ٣- التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التنقيح ٤

اطّلعوا على معلومات أكثر حول التقدم المُحرز في سبيل تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦

٣٣

٣٤

٣٨

٤٠

٤٤

٤٥

٥١

٥٤

٥٥

تمهيد

إنّ المياه هي شريان الحياة للنظم الإيكولوجية، ولها أهمية حيوية لصحة البشر ورفاههم، كما أنها شرطٌ مسبقٌ للازدهار الاقتصادي. ولهذا السبب تأتي المياه في صميم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويرتبط هدف التنمية المستدامة رقم ٦، المتعلق بإتاحة واستدامة المياه والصرف الصحي للجميع، ارتباطاً وثيقاً بجميع الأهداف الأخرى.

في هذه السلسلة من التقارير المحلية التي تصدر من خلال مبادرة الرصد المتكامل لهدف التنمية المستدامة رقم ٦ التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، نعمل على تقييم التقدم المحرز تجاه تحقيق هذا الهدف الحيوي. وتعمل وكالات الأمم المتحدة معاً لمساعدة البلدان على رصد المياه والصرف الصحي عبر القطاعات وتجميع البيانات لكي يتسنى لنا إعداد تقرير عن التقدم العالمي.

يوسّع هدف التنمية المستدامة رقم ٦ تركيز الأهداف الإنمائية للألفية على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي الأساسية لكي يتضمن إدارة المياه ومياه الصرف والأنظمة الإيكولوجية، عبر جميع أنواع الحدود. ويُعدّ الجمع بين هذه الجوانب خطوةً هامةً على طريق إنهاء تجزئة القطاع وتمكين الإدارة المستدامة والمتسقة، وليكون بالتالي خطوةً على طريق مستقبلٍ يصبح فيه استخدام المياه مستداماً.

يُعد هذا التقرير جزءاً من سلسلةٍ تتبّع التقدم المحرز في سبيل تحقيق مختلف الغايات المحددة في هدف التنمية المستدامة رقم ٦ باستخدام المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وتستند التقارير إلى البيانات الفُطرية التي تجمعها وتتحقق منها وكالات الأمم المتحدة المسؤولة، وتُستكمل أحياناً ببيانات من مصادر أخرى. وتُعد البلدان هي الجهات المستفيدة الرئيسية من وجود بياناتٍ أفضل. فخطة عام ٢٠٣٠ تنصّ تحديداً على أن أعمال المتابعة العالمية والاستعراض العالمي "سوف تستند بصفة أساسية إلى مصادر البيانات الرسمية الوطنية"، لذلك فنحن في حاجة ماسة إلى أنظمة إحصائية وطنية أكثر قوة. وسوف ينطوي ذلك على تنمية قدرات وبنية تحتية فنية ومؤسسية لزيادة فعالية الرصد.

من أجل استعراض التقدم المحرز تجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦، وتحديد الروابط والمسارات التي تزيد من سرعة التقدم، أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية التقرير التجميعي لعام ٢٠١٨ بشأن هدف التنمية المستدامة رقم ٦ في مجال المياه والصرف الصحي. وخُصّص التقرير إلى أن العالم ليس في مسار تحقيقه لهدف التنمية المستدامة رقم ٦ بحلول عام ٢٠٣٠. ناقشت الدول الأعضاء هذه النتيجة في أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة في تموز/يوليو ٢٠١٨. وأطلق المندوبون صافرات الإنذار بشأن تراجع المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى قطاع المياه وأكدوا على أهمية التمويل، والدعم السياسي الرفيع المستوى والقيادة والتعاون المُعزّز داخل البلدان وبينها إذا أريد لهدف التنمية المستدامة رقم ٦ أن يُحقّق غاياته.

لتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦، نحتاج إلى رصد التقدم المحرز وإعداد تقارير بشأنه. ومن شأن ذلك أن يساعد صنّاع القرار على تحديد أماكن وأزمنة وكيفية وأنواع التدخلات اللازمة لتحسين التنفيذ وترتيبها طبقاً للأولوية. كما تُعدّ المعلومات بشأن التقدم المحرز أساسية أيضاً لضمان المساءلة وتوليد الدعم السياسي ودعم القطاعين العام والخاص للاستثمارات. وتعدّ مبادرة الرصد المتكامل لهدف التنمية المستدامة رقم ٦ التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية عنصراً أساسياً من عزم الأمم المتحدة على ضمان إتاحة المياه والصرف الصحي، وإدارتهما المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠.



غيلبرت إف هونغيو،
رئيس إدارة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية
ورئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

تمهيد

إنه لمن دواعي سروري أن أقدم هذا التقرير، الذي يحدد خط الأساس لرصد المؤشر ٦-٤-٢ - مستوى الإجهاد المائي - في سياق التقرير العالمي لأهداف التنمية المستدامة.

ونظراً إلى قلة عدد البلدان التي تتوفر لديها الموارد الطبيعية والمالية لمواصلة زيادة إمدادات المياه لتلبية الطلب المتزايد على المياه، فإن استخدام موارد المياه بشكل أفضل وأكثر كفاءة وإنتاجية يُعد أمراً ضرورياً لمستقبلنا ومستقبل كوكبنا. ويتناول هذا التقرير أهمية الحد من الإجهاد المائي، الذي يقيس الضغوط التي تنشأ عن النشاط البشري على موارد المياه العذبة الطبيعية، ليقدّم مؤشراً للاستدامة البيئية في استخدام الموارد المائية.

يُعرّف الإجهاد المائي بأنه نسبة المياه المسحوبة من جميع القطاعات بما يتصل بالموارد المائية المتاحة. ويبلغ المعدل العالمي لهذه النسبة ١٣ في المائة. ويؤثر شح المياه في جميع قارات العالم، ويعوق الاستدامة ويحد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهناك ما يزيد عن ملياري شخص يعيشون في بلدان تعاني من إجهاد مائي مرتفع. ومع أنّ متوسط الإجهاد المائي العالمي يبلغ ١٣ في المائة فقط، إلا أن ٣٢ بلداً تعاني من إجهاد مائي بنسبة تتراوح بين ٢٥ في المائة (عند بدء التعرض للإجهاد) و ٧٠ في المائة، ويعاني ٢٢ بلداً من إجهاد مائي تزيد نسبته عن ٧٠ في المائة وهي تحت إجهاد مائي شديد.

وفي حين أنّ الزراعة تظلّ المستهلك الأكبر للمياه إلى حد بعيد، إذ تمثل ما يقرب من ٧٠ في المائة من جميع عمليات المياه المسحوبة على مستوى العالم، فإنّ حصتها في التوزيع القطاعي الإجمالي أخذت في التناقص. ويشير ذلك إلى تنامي الاستخدامات الأخرى للمياه، وتتطلب الاستدامة في استخدام الموارد المائية وإدارتها جهداً جماعياً ومنسقاً بين جميع الجهات الفاعلة المعنية. ويمكن لمصادر المياه البديلة مثل المياه العادمة، والجريان السطحي لمياه العواصف وتحلية المياه، فضلاً عن اتخاذ تدابير مثل جمع المياه، أن تساعد في تخفيف الإجهاد المائي. إنّ إعادة استخدام المياه العادمة وإعادة تدويرها بشكل آمن هو موردٌ غير مستغل بشكل كبير للصناعة والزراعة، بيد أن استخدامه يجب أن يتغلب على عوائق سياسية وثقافية.

يتمثل أحد المبادئ الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في شعار "عدم تخلف أحد عن الركب". ولتحقيق ذلك، هناك حاجة إلى فهم جيد لأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفاً واتخاذ الإجراءات المناسبة لما فيه صالح الجميع، وبما يشمل معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وأوجه عدم المساواة بين الجنسين.

وفي هذا الإطار، تكتسب الغاية ٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة أهمية خاصة لأنها تركز على ضمان كفاية الموارد المائية لجميع المستخدمين، وأن يكون توفر المياه نتيجة إدارة واعية لتلك الموارد. وبالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى عن طريق لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، تدعم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) البلدان في تنفيذ هذه الغاية، من خلال اتخاذ إجراءات مباشرة في المجالات الزراعية والبيئية ودعم تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق هذه الغاية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، انضمت منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى مبادرة الرصد المتكامل، التي جمعت الخبرات والموارد التي تهدف إلى ضمان وضع إطار رصد متسق للمياه والصرف الصحي بحلول عام ٢٠٣٠. وسيساعد مثل هذا الإطار البلدان على إحراز تقدم من خلال اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن المياه، استناداً إلى معلومات متناسقة وشاملة وموقوتة ودقيقة.

وتستدعي الحاجة توفير مزيد من البيانات، بما يُتيح إجراء تحليل مفصّل لنمط استخدام المياه على مستوى الحوض، لتوفير رؤى أفضل لصنّاع القرار، على المستويين العالمي والقطري.

إنّ منظمة الأغذية والزراعة، وأساساً من خلال قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، لا تزال ملتزمة بتحسين نوعية وكمية البيانات التي يجري إنتاجها وتحليلها، بشراكة وثيقة مع السلطات المختصة في دولنا الأعضاء. ويُعدّ هذا التقرير خطوة هامة نحو اكتساب معارف أوسع نطاقاً وأكثر قابلية للتطبيق لحالة الموارد المائية واستدامة استخدامها.



رينيه كاسترو-سالازار

المدير العام المساعد

إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)

شكر وتقدير

أعدت هذا التقرير ألبا مارتينيز سالاس، خبيرة استشارية لدى منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، تحت إشراف ريكاردو بيانكالاني وبالتعاون مع لوسي شوكلاتا من شعبة الأراضي والمياه في منظمة الأغذية والزراعة.

ويود المؤلفون أن يتوجهوا بالشكر والتقدير إلى بول غليني (برنامج الأمم المتحدة للبيئة) وأندري جورافليف (اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والكاريبي) على تعليقاتهما القيّمة على مسودة التقرير.

ويودون أيضاً أن يُعربوا عن امتنانهم لما قدّمه موظفو منظمة الأغذية والزراعة لهذا التقرير من إشراف وتوجيه قيّمين ومُخضات قيّمة، بمن في ذلك أولكاي يونفير وجيبي هوغيفين ومارلوس دي سوزا ودوريان كالامرفريزوس نافارو.

كذلك، يود المؤلفون أن يشيدوا بالعمل المُنجز في البلدان الخمسة حيث جرت البرامج التجريبية (الأردن وهولندا وبيرو والسنغال وأوغندا) خلال تطوير المنهجية الفنية التي يرد وصفها في هذا التقرير.

ويتوجهون أيضاً بالشكر إلى كل من فيرجين جيليت، خبيرة استشارية لدى منظمة الأغذية والزراعة-النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، وغيث بن حمودة، خبير استشاري في منظمة الأغذية والزراعة، لمساهماتهما في معالجة البيانات.

فُدِمَ الدعم المالي من الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون (SDC) والوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (BMZ)، ووزارة البنى التحتية وإدارة المياه في هولندا، والوكالة السويدية للتنمية الدولية (Sida) من خلال برنامج المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية (GEMI).

خُرِزَ هذا التقرير كجزء من سلسلة تقارير بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ١-٣-٦ و ٢-٣-٦ و ١-٤-٦ و ٢-٤-٦ و ١-٥-٦ و ٢-٥-٦ و ١-٦-٦ التي تقوم بتنسيقها لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية من خلال برنامج المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية.

ملخص تنفيذي

$$\text{الإجهاد المائي (\%)} = \frac{\text{إجمالي المياه العذبة المسحوبة}}{\text{إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة - متطلبات التدفق البيئي}} * 100$$

كان قد وُضع إطار الهدف الإنمائي للألفية مؤشر للإجهاد المائي في الأساس، ويتعلق بالغاية رقم ٧-أ، ويُعرّف بأنه "نسبة إجمالي الموارد المائية المستخدمة". ومع أنّ الأهداف الإنمائية للألفية لم تُعرّف إلا في عام ١٩٩٩، إلا أن هذه المعايير كانت تحت رصد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) من خلال نظامها العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، آكواستات، منذ عام ١٩٩٤. ويتشابه تعريف مؤشر هدف التنمية المستدامة ٦-٤-٢ نسبياً مع مؤشر الهدف الإنمائي للألفية باستثناء أنه يأخذ في الاعتبار صراحةً متطلبات التدفق البيئي.

بوصفه امتداداً لمؤشر الهدف الإنمائي للألفية، كانت البلدان على معرفةٍ أساساً بمنهجية مؤشر هدف التنمية المستدامة وكانت البيانات في معظمها متيسرةً ومحدثةً من خلال المؤسسات القطرية. وكانت المعلومات متاحة أيضاً من النظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة، وإن لم يكن ذلك من أجل متطلبات التدفق البيئي. ولذلك ظهرت الصعوبات الأساسية حين تطبيق هذه المنهجية عند تقدير هذا المتغير الأخير. ولم تكن أي من البلدان قد أجرت دراسات محددة بشأن بيانات متطلبات التدفق البيئي باستثناء أوغندا، التي كانت لديها بعض الأرقام من دليل التدفق البيئي الذي أعد لمشروع مبادرة حوض النيل. وفي حالة الأردن، وُضع التقدير استناداً إلى ضخ المياه للحفاظ على واحة الأزرق. وقد استخدمت بيرو والسنغال تقديرات المعهد الدولي لإدارة المياه على المستوى الوطني المستفاد من التقييم العالمي للتدفقات البيئية وشح المياه الصادر عنه. وتبنّت هولندا نماذج دولية مختلفة لتقدير التدفقات البيئية.

شكلت جميع البلدان التجريبية مجموعات من الفرق العاملة مع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل جمع المعارف المتخصصة المطلوبة في تنفيذ المنهجية واختبارها. وعُيّنت مؤسسة وطنية لقيادة الفرق في عملية تجميع بيانات المؤشر. وكلفت المؤسسة بمهمة تنسيق استعراض جميع البيانات ذات الصلة على المستوى الوطني ودون الوطني ومستوى مصادر وحدات الأحواض، مثل الخرائط والتقارير والحوليات والمقالات.

يشكّل الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي والإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية من المياه العذبة مسألة تقع في صميم التنمية المستدامة. وهذا هو الغرض الذي يبيّن عليه الهدف رقم ٦ من أهداف التنمية المستدامة، الذي يُعزز الهدف رقم ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية بصورة أكبر من خلال إدراج نُهج إدارة المياه وعناصرها، ومنها الإدارة المتكاملة لموارد المياه، ومعالجة المياه العادمة، وكفاءة استخدام المياه، ومتطلبات تدفق المياه البيئي، والتعاون الدولي، وبناء القدرات، ومشاركة أصحاب المصلحة.

تتناول الغاية ٦-٤ لهدف التنمية المستدامة رقم ٦ كفاءة استخدام المياه والإجهاد المائي، بالتماس ما يلي: "زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادةً كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠". وقد صيغ المؤشران التاليان في إطار هذه الغاية:

٦-٤-١ التغير في كفاءة استخدام المياه بمرور الوقت

٦-٤-٢ حجم الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة

وُضعت لكل مؤشر منهجيات الرصد وغيرها من أدوات الدعم، وخضعت للاختبار في خمسة بلدان تجريبية، وهي - الأردن، وهولندا، وبيرو، والسنغال وأوغندا. وقد اختبرت هذه البلدان بناءً على إعراب البلدان عن اهتمامها ولضمان حسن تمثيل المناطق العالمية.

يصف هذا التقرير عملية اختبار المنهجية للمؤشر ٦-٤-٢ في البلدان الخمسة التجريبية (القسم رقم ٢) ويقدم معلومات عن خط الأساس العالمي (٢٠١٥-٢٠١٨) لهذا المؤشر (القسم ٣).

اختبار المنهجية

يُعرّف المؤشر رقم ٦-٤-٢ بأنه النسبة بين إجمالي المياه العذبة المسحوبة (TFWW) بواسطة جميع القطاعات الرئيسية وإجمالي موارد المياه العذبة المتجددة (TRWR)، بعد الأخذ في الاعتبار متطلبات التدفق البيئي (EFR). وتُحسب نسبته باستخدام المعادلة التالية:

• **ضعف الرصد لدى المؤسسات القطرية.** في حين أنّ البيانات كانت متاحة عموماً، فإنها لم تكن دائماً البيانات المطلوبة من حيث الشكل والجودة والكمية والتواتر. وفي حالات أخرى، خضعت معايير معيثة لرصد ضعيف، أو لم تُرصد على الإطلاق.

• **ضعف التنسيق أو انعدامه على المستوى القطري.** هناك حاجة إلى تعزيز قدرة البلدان وتعبئة الموارد لتنفيذ المنهجية، ولتحسين التعاون والتنسيق وتقسيم المسؤوليات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المنوط بها رصد المؤشر.

• **السنوات/الفترات المرجعية.** مع أنّ البيانات كانت عموماً محدّثة، إلا أن السنوات أو الفترات المرجعية اختلفت في بعض الأحيان بين المتغيرات والبلدان. وفي هذا الصدد، لا بُدّ من تحديد السنوات المرجعية المستخدمة على الدوام.

• **البيانات المتقدمة.** إذا كانت البيانات المحدّثة غير متاحة (من داخل البلد أو من مصادر دولية)، فينبغي بذل جهود كبيرة لتوفير أدقّ تقدير ممكن.

• **ضعف تزويد المؤسسات القطرية لقواعد البيانات الدولية بالمعلومات.** لوحظ أن قواعد البيانات الدولية مثل النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، التي تقوم بدور مستودعات لحفظ البيانات المُقدّمة من البلدان، لم يتوفّر فيها دائماً أحدث الأرقام. لذلك ينبغي على البلدان أن تسعى إلى تبادل أحدث بياناتها مع هذه المصادر الدولية.

• **العَدّ المزدوج.** كان هناك خطر محتمل من احتساب قيمة ما أكثر من مرّة عند حساب عمليات سحب المياه العذبة من قِبل القطاعات المختلفة.

لقد شكّل التمرين التجريبي فرصةً لإدخال مزيد من التحسينات على جمع البيانات وتقديرها في كل بلد من البلدان، وأيضاً لتحسين طريقة إدارة الموارد المائية. وقد ساعد انخراط مختلف الوكالات الضروري في العملية على تعزيز العلاقات المؤسسية وبناء شبكات من المهنيين وتوطيدها، مما سيساعد في تحسين رصد المؤشر، وأيضاً الجوانب الأخرى على الأرجح في إدارة المياه داخل البلد.

ركزت عملية جمع البيانات على أحدث البيانات دون استبعاد أي مصادر محتملة للمعلومات. وقد جمعت كذلك البيانات الجزئية (بما يتعلق بالوقت والمنطقة)، مثل البيانات التي تنتجها المشاريع المحلية. وعقدت اجتماعات مع جميع المؤسسات المعنية طوال عام ٢٠١٦ لتتبع التقدم المُحرز، وتبادل النتائج، والتأكد من صحة النتائج المستخلصة.

ولكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، تم تعيين منظمة تابعة للأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة والاضطلاع بدور وكالة راعية. ففي حالة المؤشر ٦-٤-٢، أوكلت منظمة الأغذية والزراعة بتقديم الدعم الفني و/أو اللوجستي إلى البلدان التي طلبت ذلك.

ومع أنّ عملية جمع البيانات كانت مُجدية لجميع البلدان التجريبية، إلا أنها واجهت بعض المشاكل التي ينبغي وضعها في الاعتبار عند الرجوع إليها في المستقبل:

• **عدم اتساق البيانات بين المصادر المختلفة.** شكّل توافر المعلومات من مصادر مختلفة عن نفس المتغير إشكاليةً في بعض الأحيان، بما أنّ الأرقام قد تختلف حسب مصدر توفيرها (نظراً للسنوات المرجعية المشار إليها أو المكونات الأخرى التي وُضعت في الاعتبار). ولمواجهة هذا التحدي في المستقبل، لا بُدّ من فهم العناصر التي أدت إلى هذه الاختلافات ومواءمة البيانات، أو اختيار القيمة مع المرجعية التي تتوافق تماماً مع التعريف المذكور في منهجية المؤشر. ومن الهام أيضاً التمسك بنفس مصدر البيانات ومنهجية التقدير على امتداد الوقت.

• **نقص في بيانات متطلبات التدفق البيئي.** لم تتوفّر لدى أي من البلدان التجريبية بيانات إحصائية أو لم تضع أي دراسة قُطرية لتتمكن من استنتاج إحصاءاتها الخاصة بهذا المتغير. ويبدو أنّ الحال كانت كذلك في معظم بلدان العالم. ومع ذلك، فهناك مجموعات من البيانات المتاحة مجاناً عبر الإنترنت على المستوى الدولي، مثل *التقييم العالمي للتدفقات البيئية وشح المياه* الصادر عن المعهد الدولي لإدارة المياه. وبناءً عليه، يمكن للبلدان تقييم متطلبات التدفق البيئي الخاصة بها استناداً إلى ما لديها من معرفة أكثر تفصيلاً حول ظروفها الطبيعية والاجتماعية.

"على مستوى العالم، يشهد ٣٢ بلداً إجهاداً مائياً بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٧٠ في المائة؛ ويزيد الإجهاد المائي في ٢٢ بلداً عن ٧٠ في المائة

وتُعدّ مُجهداً مائياً إلى حد كبير؛ وفي ١٥ بلداً يرتفع الإجهاد المائي إلى ما فوق ١٠٠ في المائة، ومن بين هذه البلدان هناك أربعة بلدان يزيد فيها

الإجهاد المائي عن ١٠٠٠ في المائة."

البيانات العالمية

استُعين بقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، بصفتها مصدراً دولياً للحصول على الأرقام من جميع بلدان العالم. ويمكن أن تقدم قاعدة البيانات أرقاماً لمتغيرين من المتغيرات الثلاثة الرئيسية في المنهجية - إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة وإجمالي سحب المياه العذبة - لنحو ١٨٠ بلداً. ومع ذلك، فيما أن النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة هو مستودع لحفظ البيانات التي تُبلغ عنها البلدان، فإنه لا يُقدّم أرقاماً جديدة. وهذا يعني أنه من دون الجهود القُطرية الفردية، لا تكون البيانات المخزنة هنا محدثة، ولا يمكن بالتالي استخدامها في الرصد. ولرصد المؤشر مع مرور الوقت، لا بُد أن يضع كل بلدٍ لِيّةً وطنية لجمع البيانات أو أن يعزز أليّته الحالية.

أما بالنسبة إلى متطلبات التدفق البيئي، فقد أخذت الأرقام على المستوى القُطري من بوابة بيانات المياه للمعهد الدولي لإدارة المياه. ومع ذلك يمكن للبلدان تقييم متطلبات التدفق البيئي لديها بناءً على معرفة أكثر تفصيلاً بظروفها الطبيعية والاجتماعية مع الأخذ في الحسبان عناصر مثل مستوى التنمية، والكثافة السكانية، وتوافر مصادر المياه غير التقليدية، واحتياجات النظم الإيكولوجية المعيّنة والظروف المناخية.

يبلغ متوسط الإجهاد المائي في العالم نحو ١٣ في المائة تقريباً، رغم أنه من الواضح أن هناك اختلافات كبيرة بين مناطق العالم، وهي حقيقة قد يخفيها أي تقييم عالمي. على سبيل المثال، تتميز أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا الجنوبية بمستوى إجهاد مائي منخفض (حوالي ٣ في المائة)، بينما يبلغ الإجهاد المائي في شمال أفريقيا وغرب آسيا مستوى مرتفعاً جداً (٧٢ في المائة). وبالمثل، تخفي المعدلات الإقليمية الحقائق على المستوى القُطري. وعلى سبيل المثال، ضمن منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا، قد تتجاوز قيم مؤشر الإجهاد المائي في بعض بلدان شبه الجزيرة العربية نسبة ١٠٠٠ في المائة.

على مستوى العالم، يشهد ٣٢ بلداً إجهاداً مائياً بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٧٠ في المائة؛ ويزيد الإجهاد المائي في ٢٢ بلداً عن ٧٠ في المائة وتُعدّ مُجهدة مائياً إلى حد كبير؛ وفي ١٥ بلداً يرتفع الإجهاد المائي إلى ما فوق ١٠٠ في المائة، ومن بين هذه البلدان هناك أربعة بلدان يزيد فيها الإجهاد المائي عن ١٠٠٠ في المائة. وفي البلدان الأربعة الأخيرة، يُلبى الطلب على المياه العذبة بصورة كبيرة عن طريق تحلية المياه.



رسائل وتوصيات أساسية

أثبتت المرحلة التجريبية أن رصد مؤشر معين على المستوى القطري يستدعي مشاركة مختلف أصحاب المصلحة والمؤسسات. وينبغي أن تقوم البلدان بتعيين مؤسسة رائدة للتنسيق فيما بين أصحاب المصلحة – ويفضل أن تكون مؤسسة تعمل في قطاع المياه أو الإحصاءات على المستوى الوطني. وتلعب الوكالة الرائدة دوراً حاسماً في رصد المؤشر بشكل ناجح وفي الوقت المناسب. وستضمن أن يكون لدى جميع المعنيين فهم واضح لدورهم في العملية، والإجراءات التي سيتم تنفيذها، والدعم الذي يمكنهم تقديمه وتلقيه ضمن الدور المذكور. وينبغي أن تسعى منظمات الأمم المتحدة الراحية إلى تطوير روابط قوية مع هذه المؤسسات الرائدة.

هناك علاقة تكاملية قوية بين مؤشري الغاية ٤-٦. ففي حين أن المؤشر ٦-٤-١ هو مؤشر اقتصادي، يقيّم إلى أي مدى يعتمد النمو الاقتصادي على استخدام الموارد المائية، فإن المؤشر ٦-٤-٢ هو مؤشر بيئي يبين توافر الموارد المائية العذبة. وبالإستعانة بهاتين المجموعتين من المعلومات معاً يُمكن لصانعي القرار فهم كيفية تأثير استخدام المياه المتزايد على توافر الموارد المائية.

ينبغي جمع بيانات المؤشر ٦-٤-٢ سنوياً والإبلاغ عنها كل سنتين على النحو الأمثل. ومع ذلك، فإن فترة الإبلاغ لمدة تصل إلى ثلاث سنوات يُعد مقبولاً أيضاً.

لم يحدد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنى بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حتى تاريخه، إطار عمل للبيانات المجمعّة عن المؤشرات العالمية حتى يوفر الإرشاد للبلدان الأعضاء والوكالات الراحية على حد سواء – فالمؤشر الوحيد الواضح هو ضرورة احتفاظ البلدان بملكية بياناتها وبعملية الرصد بشكل عام. ومن المتوقع أن يوافق فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنى بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة على وضع إطار موحد للإبلاغ خلال اجتماعه القادم، في خريف ٢٠١٨. وسيساعد وضع مثل هذا الإطار على تحسين عملية جميع البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية بشدة وعلى ترشيدها، موضعاً الأدوار والمسؤوليات لكل من المؤسسات الوطنية والوكالات الراحية.

ولتنفيذ مزيد من منهجيات مؤشر أهداف التنمية المستدامة، ينبغي جمع بيانات وطنية محددة لحساب المؤشر. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تتولى البلدان زمام هذه العملية وأن تضع في اعتبارها أهمية توافر بيانات ذات جودة ومناسبة للتوقيت وموثوقة ومفصلة وإتاحة الوصول إليها لاتخاذ قرارات مدروسة. ويجب على منظمات الأمم المتحدة الراحية أن تسعى إلى زيادة النوعية بهذه النقطة، وكذلك عن الروابط المتداخلة مع المؤشرات الأخرى للهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة، ويجب عليها دعم البلدان خلال هذه العملية. ولا بُد من أن تحظى البلدان بفهم جيّد للمنهجية وأن تكون على دراية بالقضايا التي يجب وضعها في الاعتبار عند استخدام صيغة المؤشر. وتُعد هذه المهمة أيضاً من مهام منظمات الأمم المتحدة الراحية عند شرح المنهجية. وفي هذا الصدد، أعدت منظمة الأغذية والزراعة دورة عبر الإنترنت بشأن المؤشر ٦-٤-٢ (تشمل اختبارات قصيرة) للتأكد من حُسن تداول المنهجية وسهولة تطبيقها من جانب الفرق القطرية.

ولكي تتسنى المقارنة، لا بُد من أن تكون البيانات المقدمة من البلدان مصحوبة بالبيانات الوصفية ذات الصلة، لتحديد كيفية الحصول على المعلومات، وتحديد السنوات المرجعية ووحدة القياس، وغير ذلك. ويقدم استبيان النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة إرشادات حول كيفية إعداد هذه البيانات الوصفية. وعلاوة على ذلك، تزود منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) البلدان بصحيفة حساب للحفاظ على الاتساق عند تجميع البيانات.

مُقدّمة ونُبذة



©FAO/UN Photo/UNICEF/ZAKs

أم تُسقي ابنها من وعاء مياه نظيفة في مقاطعة تشارساردا، في باكستان. الصورة: صور الأمم المتحدة/اليونيسف/ZAK

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد رؤساء الدول من جميع أنحاء العالم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي تتألف من ١٧ هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و١٦٩ غاية. تتضمن خطة عام ٢٠٣٠ هدفاً يتعلق بالمياه والصرف الصحي (هدف التنمية المستدامة ٦) الذي يهدف إلى "ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥).

يشكل الحصول على المياه الآمنة والصرف الصحي والإدارة السليمة للنظم الإيكولوجية من المياه العذبة مسألة تقع في صميم التنمية المستدامة. ولا يرتبط هدف التنمية المستدامة رقم ٦ ارتباطاً قوياً بجميع أهداف التنمية المستدامة الأخرى فحسب، وإنما يعدّ أساسياً في تحقيقها. وبعبارة أخرى، فإن التنفيذ الناجح لخطة عام ٢٠٣٠ سيعتمد بقوة على تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦ (الوكالة المركزية للإحصاءات في هولندا، ٢٠١٦).

يوسّع هدف التنمية المستدامة رقم ٦ تركيز الهدف الإنمائي للألفية رقم ٧ على مياه الشرب والصرف الصحي ليشمل دورة المياه بأكملها، بما في ذلك إدارة المياه ومياه الصرف وموارد النظام الإيكولوجي (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥). كما يتناول الجوانب الأخرى لإدارة المياه مثل التعاون الدولي، وبناء القدرات ومشاركة أصحاب المصلحة. وينعكس ذلك من خلال العدد الأكبر من الغايات المحددة - في حين أنّ الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية كان يحتوي على غايتين مرتبطتين بالمياه، فإنّ الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة يحتوي على ثماني غايات (المربع ١).

تتعامل الغاية ٦-٤ مع شح المياه، وتهدف إلى ضمان مياه كافية للسكان والاقتصاد والبيئة من خلال زيادة كفاءة استخدام المياه في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وقد وُضِعَ مؤشران لتتبع التقدم المُحرز في سبيل تحقيق هذه الغاية:

٦-٤-١ التغيّر في كفاءة استخدام المياه بمرور الوقت

٦-٤-٢ حجم الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة

بالنسبة للغاية ٦-٤، كان قد وُضِعَ لإطار الهدف الإنمائي للألفية مؤشرٌ للإجهاد المائي في الأساس، ويتعلق بالغاية ٧-١، ويُعرّف بأنه "نسبة إجمالي الموارد المائية المستخدمة". ومع أنّ الأهداف الإنمائية للألفية لم تُعرّف إلا في عام ١٩٩٩، إلا أن هذه المعايير كانت تحت رصد منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) من خلال نظامها العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، آكواسات، منذ عام ١٩٩٤.

حقائق أساسية



يمكن أن يؤدي المستوى العالي من الإجهاد المائي إلى آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، مما يزيد التنافس ونشوب صراع محتمل بين المستخدمين.

وقد وُضِعَ المؤشر ٦-٤-٢ لضمان استمرارية عملية الأهداف الإنمائية للألفية، ولأهميته الجوهرية في تقييم موارد المياه العذبة في أي بلد.

المربع ١

الغايات ذات الصلة بالمياه الخاصة بالهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية والهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة.

الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٥-٢٠٣٠)	الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠١٥-٢٠٣٠)
<p>٦-١ تحقيق هدف حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠.</p> <p>٦-٢ تحقيق هدف حصول الجميع بشكل ملائم ومنصف على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية ووضع نهاية للتغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في ظل أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠.</p> <p>٦-٣ تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية والمواد الخطرة وتقليل تسربها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمونة بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠.</p> <p>٦-٤ زيادة كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات زيادة كبيرة وضمان سحب المياه العذبة وإمداداتها على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠.</p> <p>٦-٥ تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بما في ذلك من خلال التعاون العابر للحدود حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠.</p> <p>٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠.</p> <p>٦-٦ أ تعزيز نطاق التعاون الدولي ودعم بناء القدرات في البلدان النامية في مجال الأنشطة والبرامج المتعلقة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدامها، ومعالجة المياه العادمة وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠.</p> <p>٦-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي.</p>	<p>٧-أ إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية.</p> <p>٧-ج تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥.</p>

لقد ركزت المرحلة الأولى من تنفيذ المبادرة العالمية الموسّعة لرصد الموارد المائية (٢٠١٥-٢٠١٨) على تطوير منهجيات الرصد وغيرها من أدوات الدعم للمؤشرات المتصلة بالغايات المذكورة أعلاه. وشمل ذلك عملية تشاور فُطرية (لإثبات صحة المفهوم) في عام ٢٠١٦ في خمسة بلدان تجريبية، وهي: الأردن، وهولندا، وبيرو، والسنغال، وأوغندا. واختيرت هذه البلدان بناءً على إبداء اهتمامها ولضمان وجود تمثيل جيد للمناطق العالمية (أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أوروبا، أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، شمال أفريقيا والشرق الأوسط). وكانت آسيا ممثلة أصلاً من خلال بنغلاديش، ولكن العملية شهدت تباطؤاً شديداً نظراً للبيئة المؤسسية المعقدة في تلك البلاد.

بالإضافة إلى ذلك، عملت المبادرة العالمية الموسّعة لرصد الموارد المائية أيضاً على وضع خط أساس عالمي لغايات أهداف التنمية المستدامة من ٣-٦ إلى ٦-٦.

يصف هذا التقرير عملية اختبار المنهجية للمؤشر ٢-٤-٦ في البلدان الخمسة التجريبية (القسم رقم ٢) ويقدم معلومات عن خط الأساس العالمي (٢٠١٥-٢٠١٨) لهذا المؤشر (القسم ٣).

إن تعريف مؤشر هدف التنمية المستدامة ٦-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة يتشابه نسبياً مع مؤشر الهدف الإنمائي للألفية باستثناء أنه يأخذ في الاعتبار صراحةً متطلبات التدفق البيئي (انظر القسم ٢-١-١). وقد وُضع المؤشر ٦-٤-٢ لضمان استمرارية عملية الأهداف الإنمائية للألفية، ولأهميته الجوهرية في تقييم موارد المياه العذبة في أي بلد.

يمكن أن يؤدي المستوى العالي من الإجهاد المائي إلى آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والأمن الغذائي، مما يزيد التنافس ونشوب صراع محتمل بين المستخدمين. ويستدعي ذلك وضع سياسات فعالة لإدارة العرض والطلب (مرتبطة بالغايتين ٣-٦ و ٥-٦) وزيادة في كفاءة استخدام المياه. وتُعد متطلبات التدفق البيئي ضرورية للحفاظ على صحة النظام البيئي ومرونته (تتصل بالغاية ٦-٦، والهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة).

ومثلاً أقرّت الجمعية العامة للأمم المتحدة (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ٢٠١٥)، تستدعي الحاجة توفير بيانات نوعية يسهل الوصول إليها ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة للمساعدة في قياس التقدم المُحرز في أهداف التنمية المستدامة ولضمان عدم تخلف أحد عن الركب فيما يتعلق بهذه العملية. وتُعد إتاحة السبيل إلى البيانات الموثوقة أمراً ضرورياً كذلك في اتخاذ قرارات مستنيرة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أطلقت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية مبادرة الرصد المتكامل لأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي، وهي مبادرة مشتركة بين الوكالات تُعرف باسم المبادرة العالمية الموسّعة لرصد الموارد المائية (GEMI). أطلقت المبادرة العالمية الموسّعة لرصد الموارد المائية لوضع وإدارة إطار رصد متنسق لتنفيذ الغايات ٣-٦ إلى ٦-٦. وقد تأسست المبادرة في عام ٢٠١٤ كشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، والأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

الطريقة والعملية



١-٢ المنهجية

١-١-٢ نبذة عن المنهجية التي وضعتها المبادرة

العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية

يُعرّف المؤشر رقم ٦-٤-٢ بأنه النسبة بين إجمالي المياه العذبة المسحوبة (TFWW) بواسطة جميع القطاعات الرئيسية وإجمالي موارد المياه العذبة المتجددة (TRWR)، بعد الأخذ في الاعتبار متطلبات التدفق البيئي (EFR). وتُحسب نسبته باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{الإجهاد المائي (\%)} = \frac{\text{إجمالي المياه العذبة المسحوبة}}{\text{إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة - متطلبات التدفق البيئي}} * 100$$

حيث:

TFWW = إجمالي سحب المياه العذبة (كم^٣/سنة). يُحسب الإجمالي عادةً على أنه القيمة المسحوبة من موارد المياه العذبة المتجددة ومن المياه الجوفية الأحفورية المستخدمة لغرض الزراعة والصناعة والخدمات ويُطرح منها الاستخدام المباشر من المياه غير التقليدية كالمياه العادمة (المعالجة)، والاستخدام المباشر لمياه الصرف الزراعي واستخدام المياه المحلاة. ويُعرّف سحب المياه العذبة لكل قطاع أدناه:

سحب المياه العذبة الزراعية هي الكمية السنوية من المياه المسحوبة لأغراض الري وتربية الماشية (الري، والصرف الصحي، والتنظيف، وخلافه) وأغراض تربية الأحياء المائية. ويشمل المياه من السحب الزائد من المياه الجوفية المتجددة أو السحب من المياه الجوفية الأحفورية. وتشير هذه الفئة إلى الأنشطة الزراعية ذات الاكتفاء الذاتي غير المتصلة بالشبكة العامة للتوزيع. فإذا كان توفير المياه يتم عن طريق شبكة عامة للإمداد، فيجب إدراجها تحت فئة سحب المياه لأغراض الخدمات. وتتوافق هذه الفئة مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التفتيح ٤، القسم أ (المرفق ٣).

حقائق أساسية



ينبغي الإبلاغ عن بيانات المؤشر ٦-٤-٢ على المستوى القطري كل سنتين على النحو الأمثل.

أظهر تنفيذ هذه المرحلة التجريبية أهمية مشاركة أصحاب المصلحة في العملية. ومن الهام للغاية أن تتولى البلدان زمام المبادرة وأن تُشرك المؤسسات والوكالات ذات الصلة.

TRWR = إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة (كم^٣/سنة).

يمثل ذلك موارد المياه العذبة المتجددة الداخلية (وهي الناتجة عن التهطل الداخلي) وموارد المياه العذبة المتجددة الخارجية (التدفقات الداخلة إلى البلاد، مع مراعاة كمية التدفقات المخصصة لبلدان المنبع والمصب عن طريق اتفاقات أو معاهدات).

EFR = متطلبات التدفق البيئي (كم^٣/سنة).

ويشير ذلك إلى كمية وتوقيت تدفقات المياه العذبة المطلوبة للمحافظة على الأنظمة البيئية للمياه العذبة وسبل عيش الناس ورفاههم التي تعتمد عليها. وكما يتضح في وصف عمليات البلدان التجريبية، فإن طرق حساب متطلبات التدفق البيئي تختلف اختلافاً كبيراً وتتراوح بين التقديرات العالمية والتقييمات الشاملة للحدود النهرية.

ينبغي الإبلاغ عن بيانات المؤشر ٦-٤-٢ على المستوى القطري كل سنتين على النحو الأمثل. ومع ذلك، فإن فترة الإبلاغ لمدة تصل إلى ثلاث سنوات يُعد مقبولاً أيضاً.

إذا توفرت البيانات على المستوى دون الإقليمي فيجب تقديمها أيضاً، خصوصاً بالنسبة إلى البلدان الكبرى أو البلدان التي تنتم باختلافات مناخية داخل أراضيها. وتُعد أفضل الوحدات المناسبة لاستخدامها لهذه العملية هي أحواض الأنهار، وتُجمَع وفقاً لظروف كل بلد.

سحب المياه العذبة الصناعية هي الكمية السنوية من سحب المياه لأغراض الاستخدامات الصناعية. ويشمل المياه من السحب الزائد من المياه الجوفية المتجددة أو السحب من المياه الجوفية الأحفورية. وتشير هذه الفئة إلى الصناعات ذات الاكتفاء الذاتي غير المتصلة بالشبكة العامة للتوزيع. فإذا كان توفير المياه يتم عن طريق شبكة عامة للإمداد، فيجب إدراجها تحت فئة سحب المياه لأغراض الخدمات. وتشمل هذه الفئة أيضاً المياه المستخدمة في تبريد المحطات الكهربائية الحرارية؛ ولا تشمل الطاقة الكهرومائية، ولكن يوصى بإدراج فقد الناتج عن طريق التبخير من البحيرات الصناعية المستخدمة لغرض إنتاج الطاقة الكهرومائية هنا. وتتفق هذه الفئة مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التفتيح ٤، الأبواب 'باء' و'جيم' و'دال' و'واو' (المرفق ٣).

سحب المياه العذبة لأغراض الخدمات هو الكمية السنوية من المياه المسحوبة أساساً لغرض الاستخدام السكاني. ويشمل المياه من السحب الزائد من المياه الجوفية المتجددة أو السحب من المياه الجوفية الأحفورية. وتُحسب عادةً على أنها إجمالي المياه المسحوبة عن طريق الشبكة العامة للتوزيع. ويمكن أن تشمل جانب قطاع الزراعة والصناعة المتصل بشبكة التوزيع البلدية. وتتوافق هذه الفئة مع التصنيف الصناعي الدولي الموحد، التفتيح ٤، الباب 'هاء' (المرفق ٣).

الجدول ١ يلخص ما يجب (وما لا يجب) إدراجه عند حساب إجمالي المياه العذبة المسحوبة.

الجدول ١- الفئات المشمولة في إجمالي سحب المياه العذبة (TFWW)

سحب المياه العذبة الزراعية - التصنيف الصناعي الدولي الموحد، القسم 'ألف'		
	✓	المياه العذبة السطحية
	✓	المياه الجوفية المتجددة
	✓	المياه الجوفية الأحفورية
	✓	الاستخدام المباشر للمياه غير التقليدية (الاستخدام المباشر لمياه الصرف المعالجة، الاستخدام المباشر لمياه الصرف الزراعية، المياه المحلاة)
	✓	أغراض الري
	✓	الأعلاف المروية
	✓	البساتين والمراعي المروية
	✓	المياه المستخدمة لتربية الماشية
سحب المياه لأغراض الزراعة	✓	الصرف الصحي
	✓	نظافة الإسطبات وخلافه
	✗	الأعلاف المروية
	✗	البساتين والمراعي المروية
	✓	أغراض تربية الأحياء المائية
	✓	سحب المياه العذبة لتربية الأحياء المائية
سحب المياه لأغراض الخدمات (سحب المياه لأغراض الزراعة في حال توفر البيانات).	✗	مع ذلك، فإذا كان تزويد المياه يجري بواسطة الشبكة العامة لإمداد المياه أو موصولاً بها، فيجب إدراجها في فئة سحب المياه لأغراض الخدمات، بغض النظر عن استخدامها.
سحب المياه للأغراض الصناعية	✗	تحويل المنتجات الزراعية

سحب المياه العذبة لأغراض الصناعية - التصنيف الصناعي الدولي الموحد، 'باء'، 'جيم'، 'دال'، 'واو'			
سحب المياه لأغراض الصناعية	✓	الصناعات ذات الإمداد الذاتي غير المتصلة بالشبكة العامة للتوزيع	
سحب المياه لأغراض الصناعية	✓	تبريد محطات الطاقة الكهربائية-الحرارية، والكهرمائية والنووية	
غير مشمولة	✗	الطاقة الكهرمائية	
سحب المياه لأغراض الصناعية	✓	الفقد عن طريق التبخر من البحيرات الاصطناعية المستخدمة لإنتاج الطاقة الكهرمائية	
سحب المياه لأغراض الخدمات (سحب المياه للأغراض الصناعية في حال توفر البيانات)	✗	ومع ذلك، فإذا كان تزويد المياه يجري بواسطة الشبكة العامة لإمداد المياه أو موصلاً بها، فيجب إدراجها في فئة سحب المياه لأغراض الخدمات، بغض النظر عن استخدامها.	
سحب المياه العذبة لأغراض الخدمات - التصنيف الصناعي الدولي الموحد، الأبواب 'هاء'، 'زاي' إلى 'تاء'			
سحب المياه لأغراض الخدمات	✓	إجمالي المياه المسحوبة من الشبكة العامة للتوزيع	
سحب المياه لأغراض الخدمات	✓	الزراعات والصناعات المتصلة بشبكة التوزيع البلدية	

المربع ٢

تطوير المنهجية للمؤشر ٦-٤-٢

نشأ تطوير منهجية هذا المؤشر من المؤشر الحالي ٧-٥ من الأهداف الإنمائية للألفية: نسبة إجمالي موارد المياه المستخدمة. وقد عُرّف هذا المؤشر بأنه "إجمالي حجم المياه الجوفية والمياه السطحية المسحوبة من مواردها للاستخدامات البشرية (في قطاعات الزراعة والصناعة والاستخدامات المنزلية والبلدية) ويعبر عنها كنسبة مئوية من إجمالي موارد المياه المتجددة الفعلية".

في إبان تطوير المؤشر ٦-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة، وُضع في الاعتبار إمكانية استخدام استهلاك المياه بدلاً من سحب المياه. ومع ذلك، فقد أُبقي في نهاية المطاف على سحب المياه كميّار لاستخدامه في المحافظة على اتساق مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية، وللدّ من عدم اليقين الناتج عن ندرة البيانات المتعلقة بتدفقات المياه المسترجعة وعن الاستهلاك بصفة عامة.

لقد أشارت صياغة مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية ضمناً إلى الحاجة إلى الاحتفاظ بنسبة من موارد المياه لتغطية متطلبات التدفق البيئي، كما هو محدد في البيانات الوصفية ذات الصلة. واتضح عند مناقشة صياغة المؤشر ٦-٤-٢ أنّ الإبقاء على متطلبات التدفق البيئي ضمناً يمكن أن يخلق شعوراً زائفاً بالأمن في مواقف لا يتضح فيها شح المياه. في الوقت نفسه، لم تُسلط الصياغة السابقة الضوء على أهمية حفظ المياه في عمل النظم الإيكولوجية.

انطوى طرح متطلبات التدفق البيئي في الصياغة على الحاجة إلى جمع بيانات لا تُرصد عادةً عن طريق الخدمات الهيدرولوجية في كثير من البلدان، كما أنها لا تتوفر في قواعد البيانات الدولية مثل النظم العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة. مع ذلك، فقد أُدرجت متطلبات التدفق البيئي في الصياغة نظراً لأهميتها الفائقة للمؤشر من حيث السياسة، ولأنه برغم عدم توفر البيانات ذات الصلة لدى بعض البلدان، جمع المعهد الدولي لإدارة المياه مجموعةً من البيانات على أساس البلدان يمكن استخدامها كبيانات مرجعية.

كخطوة تالية، تعمل منظمة الأغذية والزراعة مع المعهد الدولي لإدارة المياه، وجامعة الأمم المتحدة، والأمم المتحدة للبيئة على تحديد نهج ملائم للمستخدم لتقدير متطلبات التدفق البيئي، بغرض حساب المؤشر ٦-٤-٢ وتحديد البيانات المفصلة للإجهاد المائي على المستوى القطري وتقييمها.

٢-١-٢ تطبيق المنهجية واختبارها في بلدان

البرنامج التجريبي الخمسة

وكما كان متوقعاً، برزت الصعوبات الأساسية عند تطبيق هذه المنهجية، وذلك عند تقدير متطلبات التدفق البيئي. لم يدرس أيٌّ من البلدان التجريبية هذا المتغير على المستوى الوطني، باستثناء أوغندا التي كان لديها بعض الأرقام من دليل التدفق البيئي المُعدّ لمشروع مبادرة حوض النيل. وعلى وشك أن تضطلع بيرو بدراسات من هذا النوع وقد وضعت قراراً رئيسياً (#٩٨ ٢٠١٦-الهيئة الوطنية للمياه) لتنظيم تنفيذها.

باستثناء متطلبات التدفق البيئي وبعض الحالات القليلة الأخرى، كانت البيانات الإحصائية متاحة بسهولة من المصادر الحكومية بالنسبة إلى المتغيرات المُدرجة في المنهجية. وسُدت الثغرات المحتملة في البيانات عن طريق تقديرات أو بيانات مُستقاة من المصادر الدولية مثل النظم العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة. خضعت هذه الأرقام للتحديث أو التقدير حتى الأعوام ٢٠١٦ و٢٠١٥ و٢٠١٤، وصدرت تقارير بشأنها عموماً على أساس سنوي أو كل سنتين. بالنسبة إلى معظم البلدان، تم توحيد البيانات ونشرها على المستوى القطري باستثناء بيرو، والتي صُنفت البيانات أيضاً وفقاً لأحواضها الرئيسية الثلاثة (المحيط الهادئ والأمازون وتيتيكاكا). هناك مزيد من المعلومات في هذا الشأن في القسم ٢-٢-٢.

لتنفيذ المنهجية واختبارها، أنشأت جميع البلدان التجريبية فرقاً عاملة مع أصحاب المصلحة المعنيين لتبادل النتائج والتحقق من البيانات والتحليلات التي أُجريت (انظر القسم ٢-٢-١ والقسم ٢-٣).

كما ذُكر آنفاً، كان إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية يشتمل أساساً على مؤشر بشأن الإجهاد المائي، وعُرّف بأنه "نسبة إجمالي الموارد المائية المستخدمة". والفرق الأساسي بين هذا والمؤشر ٦-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة هو أن الأخير يُراعي أيضاً متطلبات التدفق البيئي. وبذلك، فخلال المرحلة التجريبية، كانت البلدان على دراية بمنهجية مؤشر أهداف التنمية المستدامة وكانت معظم البيانات يمكن الوصول إليها وتحديثها من المؤسسات القطرية. وكانت المعلومات متاحة أيضاً من المصادر الدولية مثل النظم العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة.

في بعض الحالات، شكّلت إتاحة مصادر المعلومات المختلفة إشكالية نظراً لإمكانية وجود أرقام مختلفة لنفس المتغير. وعلى سبيل المثال، توافرت بيانات عن السحوبات الزراعية في أوغندا من الحكومة ومن النظم العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، ومبادرة حوض النيل، وكانت هناك اختلافات كبيرة بين الأرقام التي قَدّمتها كل مصدر. وفي هذه الحالات، لا بُد من فهم العناصر التي أدت إلى هذه الاختلافات، إما لمواءمتها أو لاختيار القيمة التي تتطابق بيناتها الوصفية بشكل أفضل مع التعريف الوارد في منهجية المؤشر.

٢-١-٣ سَلْمُ الرصد

يُعرَّف سَلْمُ الرصد للمؤشر ٦-٤-٢ كما يلي:

١- في المستوى الأول، يمكن تزويد المؤشر بتقديرات بناءً على تجميع البيانات الوطنية على المستوى القطري. وإذا لزم الأمر، يمكن استعادة البيانات من قواعد البيانات الدولية بشأن توافر المياه وسحبها من القطاعات المختلفة. تقديرات متطلبات التدفق البيئي بناءً على قيم المواد المنشورة.

٢- عند المستوى التالي، يمكن تأهيل المؤشر ببيانات مُنتجة وطنياً، ويمكن تصنيفها بشكل أكبر حسب المستوى دون الوطني لوحدة الحوض. تقديرات بمتطلبات التدفق البيئي بناءً على قيم المواد المنشورة.

٣- بالنسبة إلى المستويات الأكثر تقدماً، تحظى البيانات المُنتجة على المستوى الوطني بوضوح مكاني وزماني عالٍ (مثل الإحالة المرجعية الجغرافية والمستندة إلى الأحجام المقاسة) ويمكن توزيعها بالكامل حسب المصدر (مياه سطحية/ مياه جوفية) والاستخدام (الأنشطة الاقتصادية). تُقِيم متطلبات التدفق البيئي وتُنْفَج حسب التقديرات الوطنية، بناءً على معلومات أكثر تفصيلاً لظروفها الطبيعية والاجتماعية، مع مراعاة عوامل معينة مثل مستوى التطور، والكثافة السكانية، وتوافر مصادر المياه غير التقليدية، والاحتياجات المحددة للأنظمة البيئية، والظروف المناخية.

الشكل ١- وضع البلدان في النهج السَلْمِي



المياه والزراعة، ولم تكن هناك أرقام حكومية رسمية متاحة بشأن المياه المستخدمة لتربية الماشية (رغم أهميتها في البلد) ولم تُحدَّث البيانات بشأن إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة (الفترة المتاحة للتحليل كانت من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٨).

يمكن اعتبار أن بيرو قريبة كذلك من المستوى الثالث (٣) إذ بإمكانها تقديم بيانات على مستوى الحوض بالنسبة لإجمالي موارد المياه العذبة المتجددة وإجمالي سحب المياه العذبة. ويتبع ذلك في الترتيب الأردن والسنغال إذ تنتجان بيانات إحصائية داخل البلد ولكنها على المستوى الوطني فقط. تُعدَّ أوغندا أقرب إلى المستوى الأول (١) لأن الأرقام المتعلقة بسحب المياه العذبة الصناعية تعين الحصول عليها من النظام العالمي للمعلومات بشأن

الخطوات المقبلة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

أنشئ فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة عن طريق اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة لوضع وتنفيذ إطار المؤشر العالمي لأهداف التنمية المستدامة وغايات خطة عام ٢٠٣٠. ويتكون الفريق من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع الوكالات الإقليمية والدولية المشاركة بصفة مراقبين.

تمت الموافقة على إطار المؤشر العالمي في آذار/مارس ٢٠١٧. وعقب ذلك، فإن عمل فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة يقتضي وضع اللزمات الأخيرة على إطار لرصد المؤشر والإبلاغ بشأنه، واستعراض إطار عمل المؤشر وتنقيحه وتنفيذه على أساس مستمر. ومن المتوقع أن يتفق الفريق على إطار معياري لإعداد التقارير خلال اجتماعه القادم، في خريف ٢٠١٨. وسيساعد إنشاء مثل هذا الإطار على تحسين عملية جمع البيانات لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة العالمية وترشيدها، موضحاً الأدوار والمسؤوليات لكل من المؤسسات الوطنية والوكالات الراعية على حدٍ سواء.

كانت المؤسسات الرئيسية المشاركة هي الوزارات والوكالات المعنية بالمياه وإدارات الإحصاء. وفي حالة هولندا، شاركت مؤسسات بحثية (معهد دلتاريز) وخدمات استشارية مثل (eLEAF) في تقديم البيانات وتحليلها.

٢-٢ أصحاب المصلحة ومصادر البيانات

١-٢-٢ أصحاب المصلحة المشاركون

أشركت جميع البلدان التجريبية مؤسسات معنوية في عملية وضع الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة لتقديم البيانات وتنفيذ المنهجية واختبارها وإقرار النتائج المحققة. ويوفّر الجدول ٢ موجزاً مقارناً بين المؤسسات/المنظمات المشاركة في كل بلد من البلدان.



©FAO/ UN Photo/Kibae Park

طفل يغتسل بالمياه في كالبانور، أحد الأحياء الفقيرة في العاصمة البنغلاديشية، دكا. الصورة: صُور الأمم المتحدة / كيباي بارك

الجدول ٢- أصحاب المصلحة المشاركين في منهجية اختبار المؤشر ٦-٤-٢ داخل البلد

التنسيق العام	الوكالات الرئيسية لجمع البيانات	الهيئات/المؤسسات الحكومية الأخرى المشاركة
الأردن	وزارة المياه والري دائرة الإحصاءات العامة وزارة الزراعة وزارة التخطيط والتعاون الدولي	شعبة الإحصاءات البيئية، منظمة الأغذية والزراعة
هولندا	وزارة البنية التحتية وإدارة المياه - برنامج دلتا	معهد دلتاريز، خدمات eLEAF، شراكة Vitens- Evides الدولية، رابطة شركات المياه الهولندية (Vewin)، مجالس المياه، الوكالة الهولندية للتقييم البيئي، شبكة البصمة المائية، معهد التعليم في مجال المياه التابع لليونسكو، شراكة المياه الهولندية
بيرو	الهيئة الوطنية للمياه	وحدة إدارة الموارد المائية، ووحدة تخطيط وحفظ الموارد المائية، ومنظمة الأغذية والزراعة
السنغال	وزارة المياه والصرف الصحي (وحدة إدارة وتخطيط الموارد المائية)	وزارة المياه والصرف الصحي جمعية مرافق المياه وكالة الإحصاءات والبيانات الديمغرافية
أوغندا	وزارة المياه والبيئة (إدارة المياه من أجل الإنتاج وإدارة تخطيط وتنظيم الموارد المائية)	وزارة المياه والبيئة المؤسسة الوطنية للمياه والمجارير وزارة الشؤون الجنسانية والعمل والتنمية الاجتماعية مكتب أوغندا للإحصاءات مصلحة سجون أوغندا منظمة الأغذية والزراعة ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات مملكة بوغندا

المصدر: التقارير الوطنية الصادرة عن الهيئة الوطنية للمياه، ٢٠١٦؛ أبو زهرة، ٢٠١٦؛ مديرية تخطيط وإدارة الموارد المائية، ٢٠١٦؛ وزارة المياه

والبيئة، ٢٠١٦؛ الوكالة المركزية للإحصاءات في هولندا، ٢٠١٦.

٢-٢-٢ مصادر البيانات حسب نوع المتغير

أثبتت عملية جمع البيانات أنه باستثناء متطلبات التدفق البيئي وبعض الحالات الأخرى، كانت البيانات موجودة على الأغلب من مصادر حكومية بالنسبة إلى المتغيرات المشمولة في المنهجية. ومتى ما كان هناك نقص في البيانات، مثل تدفق المياه الجوفية من البلدان المجاورة في هولندا أو السحوبات للأغراض الصناعية في أوغندا، فقد قُدرت تلك البيانات أو أُخذت من المصادر الدولية مثل النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة أو المعهد الدولي لإدارة المياه.

يُلقي هذا القسم نظرةً عامةً على المصادر المختلفة التي تم الرجوع إليها في كل من البلدان التجريبية بشأن المكوّنات الرئيسية للمنهجية: (أ) إجمالي سحب المياه العذبة (الجدول ٣)، (ب) إجمالي موارد المياه المتجددة (الجدول ٣)، (ج) متطلبات التدفق البيئي (الجدول ٤).

اتخذت هولندا ثلاثة نُهج مختلفة لتقدير متطلبات التدفق البيئي الخاصة بها:

- المنهج Q90: التدفق الذي يتجاوز ٩٠ في المائة من فترة التسجيل يُحسب بأنه التدفق المطلوب للمحافظة على الأنظمة البيئية.
- المنهج ٢٠-٤٠: يُقدّر هذا المنهج أنّ هناك حاجة إلى ما بين ٢٠ و ٤٠ في المائة من إجمالي موارد المياه العذبة من أجل الأنظمة الإيكولوجية. بالنسبة إلى هولندا، احتسب المكوّن بنسبة ٣٠ في المائة.
- نموذج طريقة البيانات المنخلة: تُقدّر متطلبات التدفق البيئي عن طريق نموذج الصك الهيدرولوجي الهولندي باستخدام البيانات المنخلة المتعلقة بالنظم الإيكولوجية المائية الضعيفة.

استخدمت بيرو والسنغال تقديرات البلد المقدّمة في بوابة بيانات المياه التابعة للمعهد الدولي لإدارة المياه، وهي ٣٧,٩ و ٢٠ في المائة من متوسط التدفق السنوي على التوالي. وقّمت بيرو أيضاً بتقديرات على مستوى الحوض باستخدام بيانات المعهد الدولي لإدارة المياه من الدول المجاورة التي تتفق بصورة أفضل مع ظروف كل من أحواض البلدان الرئيسية: بالنسبة لحوض المحيط الهادئ استخدمت البيانات من تشيلي؛ وبالنسبة لحوض الأمازون استخدمت البيانات من البرازيل؛ وبالنسبة لحوض تينيكاكّا، استخدمت البيانات من بوليفيا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات).

في حالة أوغندا، اشْتُقت متطلبات التدفق البيئي كنسبة مئوية من متوسط التدفق السنوي للنهر بالاستناد إلى دليل التدفق البيئي لمبادرة حوض النيل. ويوفر هذا الدليل تقديراً لأحواض نهري مارا ومالابا، ويمثلان غيرهما من الأحواض الأخرى في البلاد. وكان متوسط قيمة هذين الحوضين ٣١,٤٣ في المائة.

كانت البيانات يجري تحديثها وتقديرها عموماً حتى الأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٥ أو ٢٠١٤. في حالة هولندا والأردن وبيرو، تُرفع التقارير بالأرقام سنوياً أو مرّة كل سنتين، حسب توصية منهجية المبادرة العالمية الموسّعة لرصد الموارد المائية. وبالنسبة إلى السنغال وأوغندا، لم يُحدّد مدى تكرار جمع البيانات ونشرها.

اضطلعت البلدان بتوحيد البيانات ونشرها على المستوى القطري باستثناء بيرو، التي صنفت البيانات وفقاً لأحواضها الرئيسية الثلاثة (المحيط الهادئ والأمازون وتينيكاكّا) لإعطاء صورة أقل تحيزاً لوضع البلد. ويشكّل ذلك أهمية كبيرة بالنسبة إلى مؤشر معنيّ بالإجهاد المائي، باعتبار أنّ حوض المحيط الهادئ يمثل ٣ في المائة فقط من إجمالي موارد البلد من المياه العذبة، ولكنه يمثل ٥٧ في المائة من مسحوباتها.

ومع أنّ البيانات كانت متوفرة من معظم المصادر، إلا أنّ العملية واجهت بعض التحديات التي يجب أن تضعها الفرق القطرية في الاعتبار عند جمع البيانات. وقد وردّ وصفها في القسم ٢-٣-٣.

التكرار على متطلبات التدفق البيئي

تُبث أن هذا المكون هو الأصعب في الحصول على بيانات بشأنه. وبالفعل، لم تتوفّر لدى أي من البلدان التجريبية بيانات إحصائية أو لم تضع أي دراسة محددة داخل البلد لتتمكن من استنتاج أرقامها (الجدول ٤).

قُدّرت الأردن متطلبات التدفق البيئي الخاصة بها باستخدام أهم محمياتها الطبيعية كمرجع: واحة الأزرق (أحد مواقع اتفاقية رامسار منذ عام ١٩٧٧). تضحّ سلطة المياه الأردنية حوالي ١,٥ ١٠ م^٣ من المياه سنوياً من الآبار الأرتوازية إلى محمية الأراضي الرطبة للمحافظة على ما تبقى من الواحة. وبناءً على هذا الرقم، قُدّرت متطلبات التدفق البيئي عند حوالي ٢ ١٠ م^٣ عن السنوات الأربع الماضية، وكذلك مع مراعاة المناطق الطبيعية الأخرى في البلاد: البحر الميت ووادي الموجب ووادي الولاة. ومع ذلك، فلا بُد من ملاحظة أن المياه التي ضُخّت في واحة الأزرق كافية فقط لاستعادة جزء من الواحة. ويبلغ التدفق التاريخي للينابيع في الأزرق نحو ١٠ ١٠ م^٣، والذي يُعدّ المتطلب الطبيعي للحوض.

المربع ٤

بيرو، حالةً للتصنيف دون الوطني

تُعدّ حالة بيرو مثيرة للاهتمام للغاية. فوفقاً للتقديرات المقدّمة في هذا التقرير، يُعدّ مستوى الإجهاد المائي في بيرو منخفضاً تماماً، ويبلغ حوالي ١ في المائة. ومع ذلك، فإن الوضع من منظور صانعي القرار مختلف تماماً: فمعظم الأنشطة السكانية والاقتصادية (بما فيها أنشطة الري والتنمية المعدنية) توجد في المنطقة الساحلية الشديدة الجفاف للمحيط الهادئ، التي تتصف بجريان مياه منخفضة جداً، بينما يوجد معظم الجريان في حوض الأمازون، الذي تفصله عن المنطقة الساحلية سلسلة جبال الأنديز. وبناءً عليه، تحتاج البلد إلى المياه (أي أنّ الإجهاد المائي مرتفع) على أحد جانبي الجبال، بينما تتوافر المياه مع قليل من استخدامها على الجانب الآخر. وهذا يجعل متوسط التقديرات للبلد ككل غير متنسق تماماً فيما يتعلق بمعلومات دعم السياسة.

الجدول ٣- مصادر بيانات إجمالي سحب المياه العذبة وإجمالي موارد المياه العذبة المتجددة

الأردن	هولندا	بيرو	السنغال	أوغندا
إجمالي سحب المياه العذبة				
سحب الداخلية لأغراض الزراعة (سحب زراعي (AW))	وزارة المياه والري (تقارير موازنة المياه)	الوكالة المركزية للإحصاءات في هولندا معهد أبحاث الاقتصاد الزراعي (LEI) (بالنسبة إلى المناطق الخاضعة للري)	المنظمات المسؤولة عن الإمداد بالمياه	وزارة المياه والبيئة *قُدِّرَت المياه المستخدمة لتربية الماشية بناءً على أعداد الماشية
سحب الداخلية لأغراض الزراعة (سحب صناعي (IW))	إدارة الإحصاءات (تقارير الإحصاءات البيئية)	الوكالة المركزية للإحصاءات في هولندا (التقارير البيئية السنوية والسجل الوطني للمياه الجوفية)	وحدة إدارة الموارد المائية (من المُشغّلين المحليين)	النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (الرقم لعام ٢٠٠٨)
سحب الداخلية لأغراض الزراعة (سحب للخدمات (SW))	وزارة المياه والري وإدارة الإحصاءات	جمعية شركات المياه الهولندية (Vewin)	وكالة الإحصاءات والبيانات الديمغرافية	الإمداد الحضري: المؤسسة الوطنية للمياه والمجارير وزارة المياه والبيئة (قاعدة بيانات إمداد المياه للمدن الصغيرة) الإمداد الريفي: يُقَدَّر على أساس عدد سكان الريف
تكرار نشر البيانات	تُجمَع سنوياً، وتنشر كل أربعة أعوام	تُجمَع سنوياً نشاط اقتصادي، وسنوياً (إجمالي المياه المسحوبة)	دون تحديد	سحب زراعي (AW): أقل من كل ٥ سنوات سحب صناعي (IW): كل ٥ سنوات (النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة) سحب للخدمات (SW): سنوياً
التغطية	المستوى القُطري	المستوى القُطري المستوى دون الوطني مستوى الحوض	المستوى القُطري	المستوى القُطري

الأردن	هولندا	بيرو	السنغال	أوغندا
--------	--------	------	---------	--------

إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة

مصادر المياه العذبة الداخلية المتجددة	مصادر المياه العذبة الداخلية المتجددة	وزارة المياه والري (تقارير موازنة المياه)	الوكالة المركزية للإحصاءات في هولندا المعهد الملكي الهولندي للأرصاء الجوية	المؤسسة الوطنية للمياه (من الخطة الوطنية لموارد المياه، ٢٠١٥)	دون تحديد	وزارة المياه والبيئة (من تقرير تقييم الموارد المائية الوطنية، ٢٠١٣)
مصادر المياه العذبة الداخلية المتجددة	مصادر المياه العذبة الداخلية المتجددة	تقديرات دلتاريز باستخدام الصك الهيدرولوجي الهولندي	دون تحديد	دون تحديد	دون تحديد	دون تحديد
تكرار جمع/نشر البيانات	تُجمع سنوياً	تُجمع سنوياً	دون تحديد	دون تحديد	دون تحديد	دون تحديد
التغطية	المستوى القُطري، وادي الأردن والمرتفعات	المستوى القُطري	المستوى القُطري ومستوى الحوض	المستوى القُطري	المستوى القُطري	المستوى القُطري

المصدر: التقارير الوطنية الصادرة عن الهيئة الوطنية للمياه، ٢٠١٦؛ أبو زهرة، ٢٠١٦؛ مديرية تخطيط وإدارة الموارد المائية، ٢٠١٦؛

وزارة المياه والبيئة، ٢٠١٦؛ الوكالة المركزية للإحصاءات في هولندا، ٢٠١٦.

الجدول ٤- تقدير متطلبات التدفق البيئي في البلدان التجريبية

الأردن	هولندا	بيرو	السنغال	أوغندا
٢ ٦١٠ م ^٣ محمية واحة الأزرق استُخدمت بمثابة مرجع	أ) التدفق الذي يزيد عن ٩٠ في المائة من فترة التسجيل ب) ٣٠ في المائة من إجمالي الموارد المتجددة القُطرية ج) البيانات المُدخلة من الصك الهيدرولوجي الهولندي	في جميع أنحاء البلد: ٣٧,٩ في المائة من إجمالي الموارد المتجددة للبلد على مستوى الحوض: • المحيط الهادئ (شيلي): ٣٠,٣ في المائة • الأمازون (البرازيل): ٣٤,٦ في المائة • تينتيكاكا (بوليفيا): ٣٠,٩ في المائة	٢٠ في المائة من إجمالي الموارد المتجددة للبلد المتجددة	٣١,٤٣ في المائة من المتوسط السنوي للتدفق النهري
المصدر: التقدير الوطني وفقاً للمياه التي ضُحّت للحفاظ على واحة الأزرق	المصدر: الوكالة المركزية للإحصاءات في هولندا (٢٠١٦)	المصدر: المعهد الدولي لإدارة المياه، بوابة بيانات المياه	المصدر: المعهد الدولي لإدارة المياه، بوابة بيانات المياه	المصدر: مبادرة حوض النيل

المصدر: التقارير الوطنية الصادرة عن الهيئة الوطنية للمياه، ٢٠١٦؛ أبو زهرة، ٢٠١٦؛ مديرية تخطيط وإدارة الموارد المائية، ٢٠١٦؛

وزارة المياه والبيئة، ٢٠١٦؛ الوكالة المركزية للإحصاءات في هولندا، ٢٠١٦.

عقدت اجتماعات مع جميع المؤسسات المعنية داخل البلد طوال عام ٢٠١٦ لتتبع التقدم المُحرز، وتبادل النتائج، واعتماد النتائج المستخلصة. بالإضافة إلى ذلك، استضافت هولندا ورشة عمل لبحث التقدم المُحرز في العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ التي اجتمع فيها بصورة أساسية الممثلون الرئيسيون لجميع البلدان التجريبية وخبراء من فِرَق المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية-الغابات، من منظمات الأمم المتحدة. وتمثل الهدف من الاجتماع في ما يلي: (١) مناقشة عملية إثبات المفهوم للمبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية لمؤشرات الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة (١-٣-٦، ٢-٣-٦، ١-٤-٦، ٢-٤-٦، ١-٥-٦، ٢-٥-٦، ١-٦-٦)؛ (٢) تبادل التعقيبات والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة بشأن المؤشرات والوسائل المقترحة؛ (٣) تحديد الأنشطة والاستراتيجيات الإضافية للتغلب على ما يواجهها من تحديات.

ولتوفير الدعم المحدد لكل بلد خلال عملية إثبات المفهوم، خُصّصت إحدى منظمات الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة في كل بلد من البلدان التجريبية ولكل مؤشر (الجدول ٥). في حالة المؤشر ٢-٤-٦، كانت منظمة الأغذية والزراعة هي التي قدمت الدعم الفني و/أو اللوجستي للبلدان التي طلبته. وفي الأردن وأوغندا وبيرو، وفرت منظمة الأغذية والزراعة أيضاً استشاريين محليين لدعم الفِرَق العاملة.

شاركت جميع البلدان بهمة في العملية وقدمت البيانات المطلوبة لوضع خط الأساس للمؤشر ٢-٤-٦.

٣-٢ عملية جمع البيانات

١-٣-٢ النهج

لتنفيذ واختبار المنهجية، شكّلت جميع البلدان التجريبية فرقا عاملة مع أصحاب المصلحة المعنيين (القسم ١-٢-٢) لجمع المعارف المتخصصة المطلوبة. وقد عُيّنَت مؤسسة وطنية في كل بلد لقيادة الفِرَق في عملية جمع بيانات المؤشر (الجدول ٢). وكلفت المؤسسة بمهمة تنسيق استعراض جميع البيانات ذات الصلة على المستوى الوطني ودون الوطني ومستوى مصادر وحدات الأحواض، مثل الخرائط والتقارير والحواليات والمقالات. ركزت عملية جمع البيانات على أحدث البيانات دون استبعاد أي مصادر محتملة للمعلومات. وقد جمعت كذلك البيانات الجزئية (بما يتعلق بالوقت والمنطقة)، مثل البيانات التي تنتجها المشاريع المحلية.

الجدول ٥- دعم الأمم المتحدة للبلدان التجريبية

البلد	الوكالة/الوكالات التنسيقية
	عملية المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية المؤشر ٢-٤-٦
الأردن	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مونت)
هولندا	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
بيرو	منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية
السنغال	منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)
أوغندا	الأمم المتحدة للبيئة

٢-٣-٢ استخدام مصادر البيانات الدولية

جرت الاستعانة بمصادر دولية لسد الثغرات في البيانات على المستوى الوطني. ونوقشت البيانات من هذه المصادر مع البلدان في ورش عمل واجتماعات للتأكد من مدى توافقها. خلال المرحلة الإرشادية، مدت المصادر الدولية عملية جمع البيانات بالمعلومات في الحالات التالية:

أظهر تنفيذ هذه المرحلة التجريبية أهمية مشاركة أصحاب المصلحة في العملية. ومن الهام للغاية أن تتولى البلدان زمام المبادرة وأن تُشارك المؤسسات والوكالات ذات الصلة. وساعد عقد الاجتماعات المباشرة على بناء وتعزيز العلاقات بين أعضاء الفِرَق العاملة، وضمان حُسن استيعابهم لمتطلبات المنهجية فضلاً عن تفهمهم لأهمية تبادل المعرفة خلال سير العملية. كما يُعد التنسيق الفعال بين المؤسسات والمنظمات المشاركة أساسياً. ومن الأهمية أن تتحلّى الفِرَق الفُطرية بفهم واضح لدورها في العملية وللإجراءات التي ستُنَفَّذ والدعم الذي يمكنها تقديمه وتلقّيه ضمن الدور المذكور.

ولمواجهة هذا التحدي في المستقبل، لا بُدَّ من فهم العناصر التي أدت إلى هذه الاختلافات ومواءمة البيانات، أو اختيار القيمة مع المرجعية التي تتوافق تماماً مع التعريف المذكور في منهجية المؤشر.

• ضعف التنسيق والرصد من قِبل المؤسسات الفُظرية

وفي حين أنّ البيانات كانت متاحة عموماً، فإنها لم تكن دائماً البيانات المطلوبة من حيث الشكل والجودة والكمية والتواتر. على سبيل المثال، لم تكن البيانات بشأن المسحوبات الصناعية أو موارد المياه العذبة المتجددة في أوغندا محدثة كما ينبغي. ففي حالات أخرى، لم تخضع معايير معينة للرصد مثل المياه العذبة المسحوبة في المناطق الريفية في أوغندا، أو لم تخضع لرصد جيد مثل المياه العذبة الصناعية المسحوبة في السنغال.

لقد لوحظ أيضاً أنه في بعض الحالات لم تكن القدرات المؤسسية والموارد المتوفرة مناسبة لتنفيذ المنهجية. وكانت هناك حاجة إلى تعزيز التعاون والتنسيق وتقسيم المسؤوليات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المشاركة في رصد المؤشر.

• السنوات/الفتترات المرجعية

مع أنّ البيانات كانت محدّثة عموماً، إلا أن السنوات أو الفتترات المرجعية اختلفت بين المتغيرات والبلدان. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الفتترات المأخوذة في الاعتبار عند تقدير إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة. اعتماداً على قدرات البلدان، تبدأ سجلات هطول الأمطار الرسمية من سنوات مختلفة ويتم تحديثها بدرجات متفاوتة من التواتر. وفي هذا الصدد، من الضروري أن تحدد البلدان دائماً السنوات المرجعية المستخدمة وأن تسعى إلى تحسين قدرتها على الرصد.

• المعاملات الواجب أخذها في الاعتبار عند تعريف أحد المتغيرات.

لتحديد رقم لكل من المتغيرات التي تم بحثها في المؤشر ٦-٤-٢، يتعين أخذ عدد من المكونات في الاعتبار، كما هو محدد في المنهجية. وفي أثناء العملية التجريبية، لوحظت صعوبات معيّنة في بعض هذه المكونات. هذه الصعوبات موضحة أدناه.

• جرت الاستعانة بنموذج المعهد الدولي لإدارة المياه ونماذج أخرى لتقدير متطلبات التدفق البيئي للأردن وبيرو والسنغال وهولندا كما هو موضح في القسم ٢-٢-٢.

• استُخدمت بيانات المعهد الدولي لإدارة المياه من الدول المجاورة لتقدير متطلبات التدفق البيئي على مستوى الحوض في بيرو: بالنسبة لحوض المحيط الهادئ استُخدمت بيانات من شيلي؛ بالنسبة لحوض الأمازون، استُخدمت بيانات من البرازيل؛ وبالنسبة لحوض تيتيكاكا استُخدمت بيانات من بوليفيا.

• في أوغندا، كان لا بد من تقدير المياه المسحوبة لتربية الماشية والخدمات في المناطق الريفية. في حالة المياه الصناعية المسحوبة، تم استخدام قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة كمصدر للبيانات.

٢-٣-٢ التحديات والفرص

أوضح إثبات عملية المفهوم في البلدان الخمسة التجريبية التحديات التالية، والتي يجب أخذها في الاعتبار فيما يتعلق بتنفيذ المنهجية مستقبلاً والرصد المنتظم للمؤشر:

• نقص في بيانات متطلبات التدفق البيئي

لم تتوفّر لدى أي من البلدان التجريبية بيانات إحصائية أو لم تضع أي دراسة لمتطلبات التدفق البيئي على المستوى الوطني لتتمكن من استنتاج إحصاءاتها الخاصة بهذا المتغير. ويبدو أنّ الحال كانت كذلك في معظم بلدان العالم. ومع ذلك، فهناك مجموعات من البيانات المتاحة مجاناً عبر الإنترنت على مستوى دولي، مثل التقييم العالمي للتدفقات البيئية وشح المياه الصادر عن المعهد الدولي لإدارة المياه. وبناءً عليه، يمكن للبلدان تقييم متطلبات التدفق البيئي الخاصة بها استناداً إلى ما لديها من معرفة أكثر تفصيلاً حول ظروفها الطبيعية والاجتماعية.

• عدم اتساق البيانات بين المصادر المختلفة

شكّل توافر المعلومات من مصادر مختلفة عن نفس المتغير إشكالية في بعض الأحيان، بما أنّ الأرقام قد تختلف حسب مصدر توفيرها. شكّل ذلك مشكلةً بالنسبة إلى أوغندا، عند تقدير المياه العذبة الزراعية المسحوبة، وفي السنغال عند تقدير إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة. في هذه الحالات، نشأت الاختلافات إما من السنوات المرجعية التي تم النظر فيها (متوسطات المدد الطويلة مقابل البيانات السنوية) أو من عناصر كانت تُراعى في الحسابات. على سبيل المثال، في بعض الحالات، لم تكن المياه المستخدمة لتربية الماشية والمزارع السمكية مشمولة في السحب الزراعي. ويتصل ذلك على وجه الخصوص بالواقع في البلدان التي يمثل فيها قطاع الإنتاج الزراعي من غير المحصول أهمية كبيرة.

- **ضعف تزويد المؤسسات القطرية لقواعد البيانات الدولية بالمعلومات.**

وعند الإبلاغ عن البيانات، من المهم للغاية أن تشير البلدان إلى جميع المصادر المستخدمة وإلى السنوات التي أخذت في الاعتبار لجمع البيانات أو للتقديرات، بالإضافة إلى نوع البيانات التي جُمعت (بناءً على إحصاءات، نماذج، استطلاع عن بُعد). وهذا ضروري لضمان جودة العملية. ومع ذلك، لوحظ أن جميع البلدان التي جرت فيها البرامج التدريبية لم تقدم هذه المعلومات عن جميع المتغيرات التي تم بحثها.

وعلاوة على ذلك، فإن قواعد البيانات الدولية مثل النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، التي تقوم بدور مستودعات لحفظ البيانات المقدمة من البلدان، لم تتوفر فيها دائماً أحدث الأرقام. لذلك ينبغي على البلدان أن تسعى إلى تبادل أحدث بياناتها مع هذه المصادر الدولية.

- **العَدّ المزدوج**

كان هناك خطر محتمل من احتساب قيمة ما أكثر من مرة عند حساب عمليات سحب المياه العذبة من قِبل القطاعات المختلفة.

لقد شكّل التميرين التجريبي فرصة لإدخال مزيد من التحسينات على جمع البيانات وتقديرها في كل بلد من البلدان، وأيضاً لتحسين طريقة إدارة الموارد المائية. وعلى سبيل المثال، أدى اختبار المنهجية في السنغال إلى اقتراح بوضع خطة عمل لقطاع المياه والصرف الصحي.

لقد ساعد انخراط مختلف الوكالات الضروري في العملية على تعزيز العلاقات المؤسسية وبناء شبكات من المهنيين وتوطينها، مما سيساعد في تحسين رصد المؤشر، وأيضاً الجوانب الأخرى على الأرجح في إدارة المياه داخل البلد.

عند حساب المياه العذبة المسحوبة من أجل الطاقة، ينبغي التأكيد على أن هذه المنهجية لا تشمل المياه المستخدمة للطاقة الكهربائية، مع أنّ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية يشمل ذلك في فئة سحب الطاقة. وقد تمت مناقشة هذه النقطة في بداية العملية التجريبية، ومع ذلك يبدو أن بعض البلدان أدرجته بينما لم تدرجه بلدان أخرى. ولغرض تقديم تقارير عن أهداف التنمية المستدامة، اتفق على استبعاد مياه الطاقة الكهربائية من الحساب لأنها تُزال من البيئة لفترة قصيرة جداً فقط، وبالتالي، فإن تضمينها سيؤدي إلى تضخيم الأرقام بلا داع.

عند تحديد إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة، يجب عدم تضمين قدرة السد وموارد المياه المخزونة في طبقات المياه الجوفية لأن إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة يشير إلى الموارد المكتسبة من التهطل الداخلي، بالإضافة إلى أرصدة المياه الداخلة والخارجة من البلاد.

عند تحديد موارد المياه العذبة المتجددة الداخلية، ينبغي أن يكون لدى الفِرَق القطرية صورة واضحة عن ضرورة خصم البخر والنتح الفعلي من التهطل الداخلي.

- **البيانات المتقدمة**

إذا كانت البيانات المحدثة غير متاحة (من داخل البلد أو من مصادر دولية)، فينبغي بذل جهود كبيرة لتوفير أدق تقدير ممكن. وشكّل ذلك مشكلةً بالنسبة إلى سحب المياه العذبة الصناعية في أوغندا. وتوافرت أحدث البيانات من عام ٢٠٠٨ واستُعين بها في توفير الأرقام لعام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، استخدمت الأرقام المستمدة من سجلات هطول الأمطار في أوغندا، والتي كانت متاحة فقط لفترة ١٩٥٢-١٩٧٨، لتقدير إجمالي المياه العذبة المتجددة في أوغندا. كان ينبغي إدخال عامل تصحيح للنظر في تأثيرات تغير المناخ.

النتائج والتحليل



©FAO/Fred Noy

طالبة سودانية تشرّب الماء وتغسل وجهها من منهل جديد للمياه بُني في مدرسة عُمر المختار الإعدادية للبنات. الصورة: فريد نوي

٣-١ التقديرات العالمية والإقليمية للمؤشر ٦-٤-٢

بعد اختبار المنهجية في البلدان التجريبية، أُجري تحليل خط أساس عالمي للمؤشر ٦-٤-٢ باستخدام قواعد البيانات المتاحة من المنظمات الدولية (انظر القسم ٢-٣).

كما هو موضح في المقدمة، فإن المؤشر ٦-٤-٢ مستمد من المؤشر السابق ٥-٧ من الأهداف الإنمائية للألفية باستثناء أن الأخير لا يمثل سوى استخدام المياه للأنشطة البشرية، في حين أن الأول يشمل متطلبات التدفق البيئي باعتباره استخداماً مهماً للمياه. وبالتالي، يُعرّف الإجهاد المائي كنسبة مئوية من إجمالي المياه العذبة المسحوبة من قبل جميع القطاعات الرئيسية، بما في ذلك متطلبات التدفق البيئي، من إجمالي موارد المياه المتجددة.

يؤثر الإجهاد المائي حالياً على أكثر من ملياري شخص في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم. فهو يؤثر على البلدان في كل قارة ويعوق استدامة الموارد الطبيعية، فضلاً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يبلغ متوسط الإجهاد المائي في العالم نحو ١٣ في المائة تقريباً، رغم أنه من الواضح أن هناك اختلافات كبيرة بين مناطق العالم؛ وهي حقيقة قد يخفيها أي تقييم عالمي أو إقليمي (الشكل ٢ والشكل ٣). ففي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ككل، هناك مستوى منخفض من الإجهاد المائي (٣ في المائة)، وهو الرقم الذي يخفي الإجهاد المائي الأعلى في الجزء الجنوبي. وعلى سبيل المثال، تعاني جنوب أفريقيا من متوسط إجهاد مائي يبلغ ٤٣ في المائة. وبالمثل، يمكن أن تخفي قيم الإجهاد المائي على المستوى الوطني الاختلافات بين المناطق الرطبة والجافة داخل البلد، كما يتضح من حالة بيرو، التي يبلغ متوسط إجهادها المائي الوطني حوالي ٣ في المائة، في حين أن الإجهاد المائي في حوض المحيط الهادئ هو ٥٢ في المائة.

تُعد أوقيانوسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي المنطقتان الأخريان من مناطق أهداف التنمية المستدامة ذات مستويات الإجهاد المائي الإقليمي الأقل (٢ و ٣ في المائة على التوالي). أما المناطق التي تُعاني من الإجهاد المائي الأعلى فهي شمال أفريقيا وغرب آسيا، تليها وسط وجنوب آسيا. عند النظر عن كُتُب في هاتين المنطقتين الواسعتين (الشكل ٢)، من الواضح أن الإجهاد المائي في شمال أفريقيا أعلى بالفعل من ١٠٠ في المائة، وأنه يبلغ تقريباً ٨٠ في المائة في آسيا الوسطى. في حالة شرق وجنوب شرق آسيا، يشير المتوسط الإقليمي الواسع إلى انخفاض الإجهاد المائي (١٩ في المائة). ومع ذلك، فإن منطقة شرق آسيا وحدها هي بالفعل أعلى بقليل من ٣٠ في المائة.

حقائق أساسية

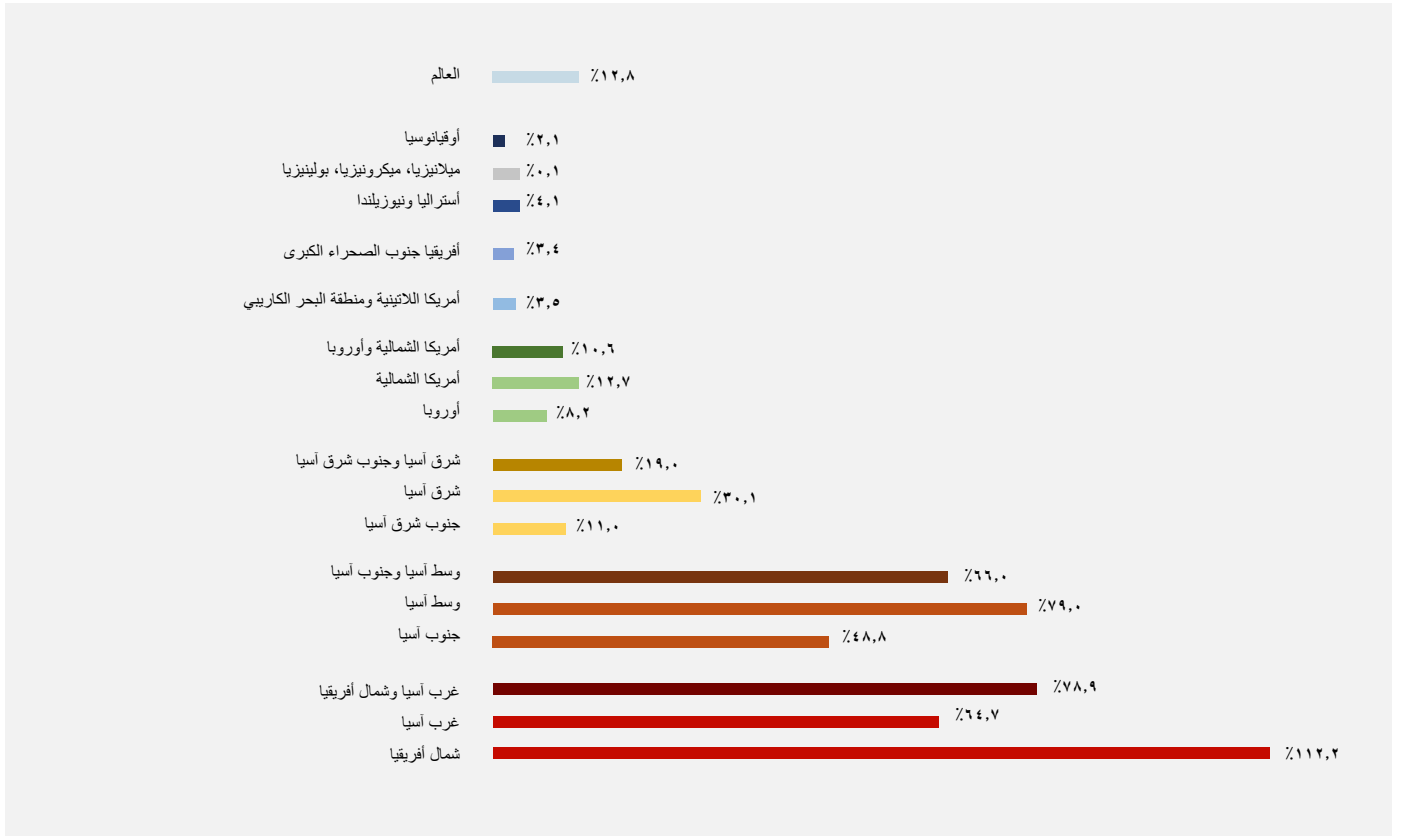


يؤثر الإجهاد المائي حالياً على أكثر من ملياري شخص في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يرتفع هذا الرقم. فهو يؤثر على البلدان في كل قارة ويعوق استدامة الموارد الطبيعية، فضلاً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

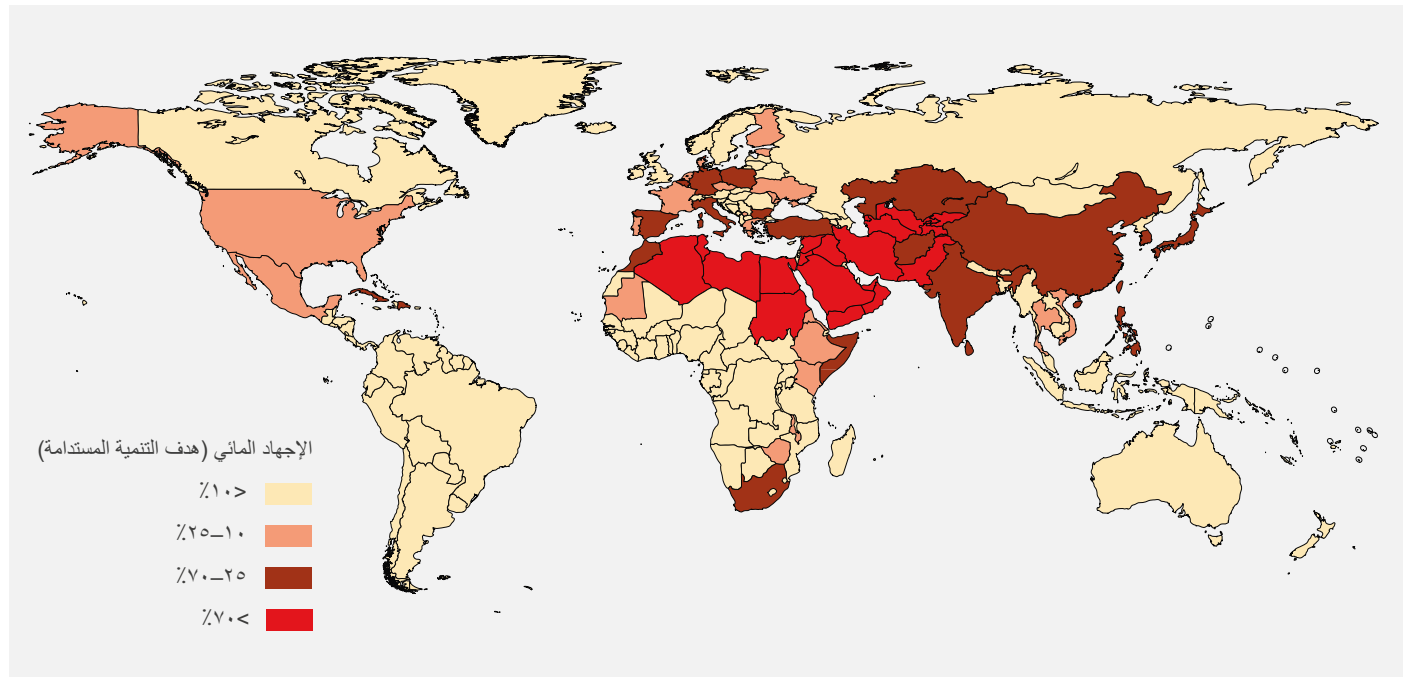
يُظهر تحليل للاتجاهات في الإجهاد المائي على مدى الأعوام العشرين الماضية (١٩٩٦-٢٠١٦) أنه ارتفع بالنسبة إلى معظم بلدان العالم. في ٢٦ بلداً، ١٥ منها في أفريقيا، ارتفع الإجهاد المائي بمعدل يزيد عن الضعف.

يمكن الحد من الإجهاد المائي، على سبيل المثال، عن طريق تحسين كفاءة استخدام المياه وتحويل الأنشطة الاقتصادية إلى قطاعات أقل استهلاكاً للمياه.

الشكل ٢- مستويات الإجهاد المائي حسب المنطقة (%) (٢٠١٥)



الشكل ٣- مستويات الإجهاد المائي حسب البلد (%) (٢٠١٥-٢٠٢٠)



مصدر البيانات: النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والمعهد الدولي لإدارة المياه

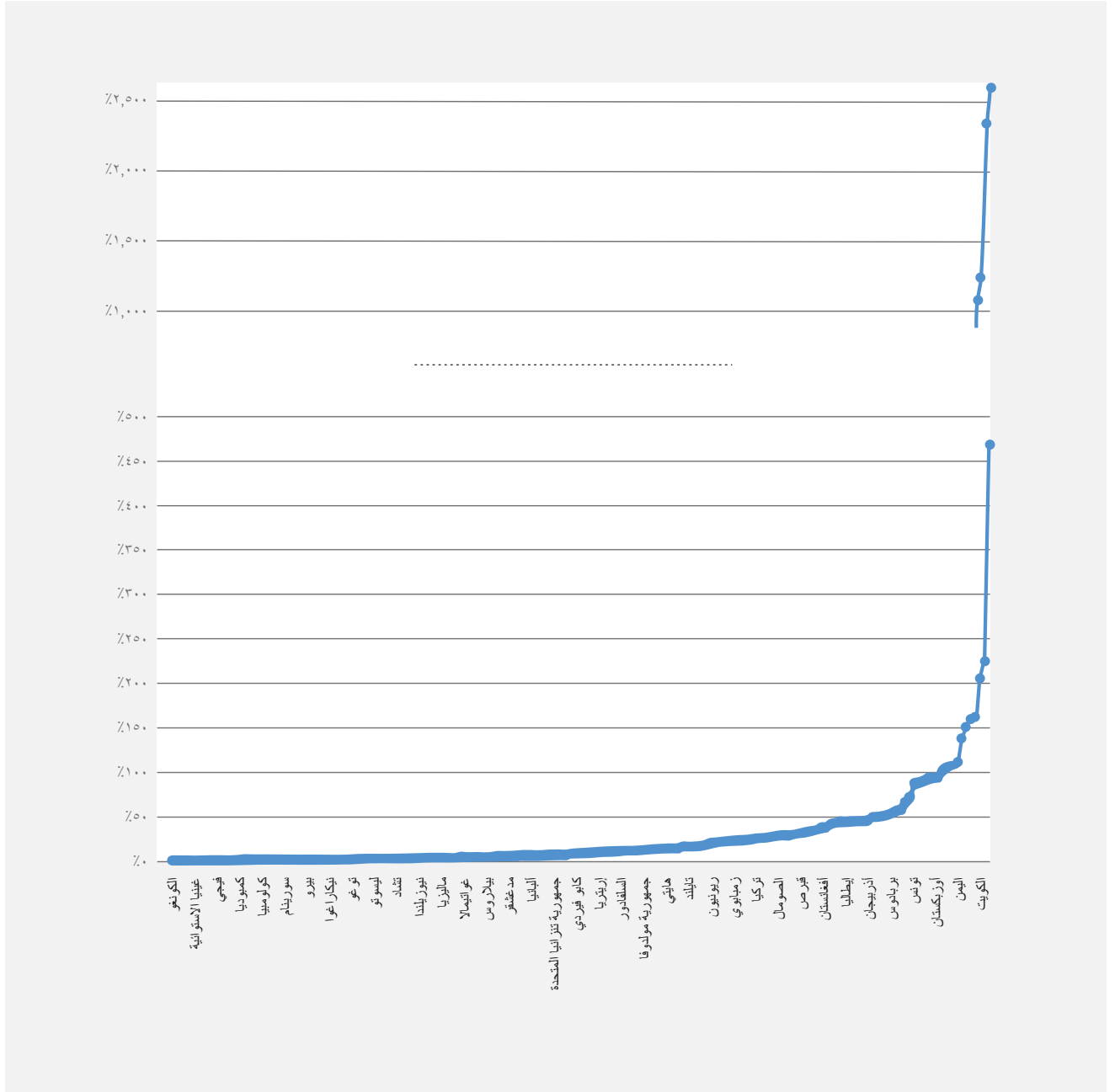
يُظهر تحليل للاتجاهات في الإجهاد المائي على مدى الأعوام العشرين الماضية (١٩٩٦-٢٠١٦) أنه ارتفع بالنسبة إلى معظم بلدان العالم. في ٢٦ بلداً، ١٥ منها في أفريقيا، ارتفع الإجهاد المائي بمعدل يزيد عن الضعف. تتمثل الأسباب المحتملة لهذه الزيادات في زيادة الأنشطة الاقتصادية، وزيادة عدد السكان وتحسين طرق قياس استهلاك المياه، إلى جانب آثار التغيرات المناخية.

من ناحية أخرى، انخفضت ندرة المياه في ٤٤ بلداً، نصفها في أوروبا. يمكن الحد من الإجهاد المائي، على سبيل المثال، عن طريق تحسين كفاءة استخدام المياه وتحويل الأنشطة الاقتصادية إلى قطاعات أقل استهلاكاً للمياه.

يبين تحليل أكثر تفصيلاً أن ٣٢ بلداً تعاني من إجهاد مائي بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ و ٧٠ في المائة؛ ويعاني ٢٢ بلداً من إجهاد مائي يزيد عن ٧٠ في المائة وتُعدّ مجهدة مائياً إلى حد كبير؛ وفي ١٥ بلداً منها، ترتفع هذه النسبة لتصل إلى ما يزيد عن ١٠٠ في المائة، ومن بين هذه البلدان، تعاني أربعة بلدان من إجهاد مائي يزيد عن ١٠٠٠ في المائة. البلدان الأربعة هي الكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، حيث يُلبى الطلب على المياه إلى حد كبير عن طريق التحلية (الشكل ٣ والجدول ٦).

يشكّل توزيع الإجهاد المائي منحنيًا لوغاريتمياً، حيث يبلغ في معظم البلدان دون ٥٠ في المائة، مع تجاوز عدد قليل منها فقط هذه القيمة، ولكنها تصل إلى أكثر من ١٠٠٠ في المائة (الشكل ٤).

الشكل ٤- توزيع الإجهاد المائي حسب البلد (%) (النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة)



الجدول ٦- البلدان حسب مستوى الإجهاد الماني (الإجهاد الماني) (٢٠٠٠-٢٠١٥)

البلدان	الإجهاد الماني (%)
<p>عدد البلدان: ٩٤</p> <p>ألبانيا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، بنغلاديش، بيلاروس، بليز، بنين، بوتان، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كوت ديفوار، كابو فيردي، كمبوديا، الكامرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كرواتيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، إكوادور، غينيا الاستوائية، فيجي، غابون، غامبيا، جورجيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هندوراس، المجر، آيسلندا، إندونيسيا، أيرلندا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لاوس، ليبيريا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ماليزيا، مالي، منغوليا، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، النرويج، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، ورومانيا، الاتحاد الروسي، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، السنغال، صربيا، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب السودان، سورينام، السويد، سويسرا، توغو، أوغندا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة جمهورية تنزانيا، أوروغواي، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وزامبيا.</p>	١٠-١٠٠
<p>عدد البلدان: ٣٢</p> <p>الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، الدانمرك، دومينيكا، السلفادور، إريتريا، إستونيا، إثيوبيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، هايتي، جامايكا، كينيا، ملاوي، الملديف، موريتانيا، هولندا، البرتغال، بورتوريكو، جمهورية مولدوفا، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، تاييلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، تيمور الشرقية، ترينيداد وتوباغو، أوكرانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، فييت نام، وزمبابوي.</p>	٢٥-١٠٠
<p>عدد البلدان: ٣٢</p> <p>أفغانستان، أرمينيا، أذربيجان، بلجيكا، بلغاريا، الصين، كوبا، قبرص، الجمهورية الدومينيكية، ألمانيا، الهند، إيطاليا، اليابان، كازاخستان، قيرغيزستان، لبنان، مالطة، موريشيوس، المكسيك، المغرب، فلسطين، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، سانت كيتس ونيفيس، سنغافورة، الصومال، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، سوازيلاند، وتركيا.</p>	٧٠-٢٥
<p>عدد البلدان: ٧</p> <p>الجزائر، بربادوس، إيران (الجمهورية الإسلامية)، العراق، السودان، طاجيكستان، تونس</p>	١٠٠-٧٠
<p>عدد البلدان: ١١</p> <p>البحرين، مصر، إسرائيل، الأردن، عُمان، باكستان، قطر، الجمهورية العربية السورية، تركمانستان، أوزبكستان، واليمن</p>	١٠٠-١,٠٠٠
<p>عدد البلدان: ٤</p> <p>الكويت، ليبيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة</p>	+١,٠٠٠

المربع ٥

القيم العالمية والإقليمية من الإجهاد المائي

هناك طرق مختلفة لحساب القيم العالمية والإقليمية من الإجهاد المائي.

الطريقة الأولى، والأكثر بديهية، هي العثور على المتوسط باستخدام رقم كل بلد للإجهاد المائي. وعلى سبيل المثال، إذا كان الإجهاد المائي ٢٠ في المائة بالنسبة للبلد ١ و ٤٠ في المائة بالنسبة للبلد ٢، فإن المتوسط سيكون ٣٠ في المائة (المثال أدناه). ومع ذلك، لا تراعي طريقة الحساب هذه الحجم النسبي لموارد المياه أو الكميات المختلفة من المياه المسحوبة في كل بلد داخل منطقة/في جميع أنحاء العالم.

وتتمثل الطريقة البديلة في تطبيق صيغة الإجهاد المائي باستخدام المجاميع الإقليمية/العالمية لكل متغير من المتغيرات التي وضعت في الاعتبار (إجمالي المياه العذبة المسحوبة، وإجمالي موارد المياه المتجددة، ومتطلبات التدفق البيئي). باستخدام البلدين ١ و ٢ كمثال مرة أخرى، سيعطي ذلك متوسط ٣٦ في المائة (المثال ب) أو ٢٤ في المائة (المثال ج)، في مقابل نسبة ٣٠ في المائة في المثال أ.

مثال أ	مثال ب			مثال ج		
الإجهاد المائي (%)	إجمالي المياه العذبة المسحوبة (كم ^٣)	إجمالي موارد المياه العذبة (كم ^٣)	إجمالي المياه العذبة المسحوبة (كم ^٣)	متطلبات التدفق البيئي (كم ^٣)	متطلبات التدفق البيئي (كم ^٣)	الإجهاد المائي (%)
٢٠	٢	١٣	٢	٣	٣	٢٠
٤٠	١٦	٤٦	١٦	٦	٠,٦	٤٠
٣٠	١٨	٥٩	٣٦	٩	٣,٦	٢٤

يوضح الجدول أن هناك نوعين من البلدان ذات قيم مختلفة للإجهاد المائي المتراكم يبدو أنهما يتمتعان بنفس القيمة إذا تم اعتبار المتوسط، بدلاً من حساب مناسب للمتغيرات المجمعة.

بعبارة أخرى، تخفي المتوسطات الاختلافات الفعلية بين البلدان، وبالتالي توفر معلومات مضللة لصانعي السياسات والقرارات. ولهذا السبب، تم حساب القيم الموضحة في الشكل ٢ من المتغيرات المجمعة. فهي ليست متوسطات البلدان في كل مجموعة.

ومع ذلك، يظل نظام المتوسطات بمثابة تحليل مفيد (للاتجاهات طويلة المدى) وأداة التحكم لأنه يعطي نفس الثقل لجميع عناصر المجموعة المتوسطة، ويكون حساساً للتغيرات حتى في المستويات الأقل.

لم يكن لدى بعض البلدان الصغيرة أي بيانات في قاعدة البيانات، ولكن كان لها تأثير ضئيل على القيم الإقليمية/العالمية (المرفق ١).

أما بالنسبة إلى متطلبات التدفق البيئي، فقد أخذت الأرقام على المستوى القطري من بوابة بيانات المياه في المعهد الدولي لإدارة المياه، التي تحتوي على أرقام من ١٦٦ بلداً. ومع ذلك يمكن للبلدان تقييم متطلبات التدفق البيئي لديها بناءً على معرفة أكثر تفصيلاً بظروفها الطبيعية والاجتماعية مع الأخذ في الحسبان عناصر مثل مستوى التنمية، والكثافة السكانية، وتوافر مصادر المياه غير التقليدية، واحتياجات النظم الإيكولوجية المعيّنة والظروف المناخية.

٢-٣ اعتبارات بشأن إتاحة البيانات على المستوى العالمي

استعين بقاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، للحصول على أرقام للبلدان في جميع أنحاء العالم. ويمكن أن تقدم قاعدة البيانات أرقاماً لمتغيرين من المتغيرات الثلاثة الرئيسية في المنهجية - إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة وإجمالي سحب المياه العذبة. مع أنّ البيانات الخاصة ببعض البلدان لم تكن محدثة، فإن لدى "النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة" أرقاماً موثوقة لـ ١٨٠ بلداً.

١- سوف تُرسل صحائف جمع البيانات التي سبق تجهيزها إلى جميع الدول الأعضاء، ومطالبتها بمراجعة البيانات أو تأكيدها أو تحديثها، بحلول نهاية عام ٢٠١٨. ومن شأن ذلك أن يُعزز ملكية البيانات وتوجيه المسؤولية عن جودة البيانات نحو البلدان نفسها.

٢- سيتم تجديد قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة في نهاية العملية الحالية. وسيشمل ذلك إنشاء شبكة من المراسلين الوطنيين لضمان الاستمرارية والاتساق في إنتاج البيانات ذات الصلة في بلدانهم.

كما هو موضَّح في المربع ٣، لم يحدد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعنى بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، حتى تاريخه، إطار عمل للبيانات المجمعّة عن المؤشرات العالمية حتى يوفر الإرشاد للبلدان الأعضاء والوكالات الراحية على حد سواء – فالمؤشر الوحيد الواضح هو ضرورة احتفاظ البلدان بملكية بياناتها وبعملية الرصد بشكل عام. وكما هو موضَّح أعلاه، نظراً لصعوبات جمع بيانات محددة لبلدان معينة، استخدمت البيانات المتاحة ضمن مجموعات البيانات الدولية المعترف بها لتجميع مؤشرات عالمية لخط الأساس التي هي موضوع هذا التقرير.

لجعل هذه العملية أكثر متانةً للجولات اللاحقة لجمع البيانات، فسوف تُتخذ خطوتان رئيسيتان:

المربع ٦

قاعدة بيانات النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (آكوستات)

النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة هو نظام المعلومات العالمي عن المياه لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي وضعته شعبة الأراضي والمياه. وتقوم الشعبة بتجميع البيانات والمعلومات وتحليلها ونشرها حسب البلد فيما يتعلق بموارد المياه واستخدامات المياه وإدارة المياه الزراعية.

وبما أن النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة هو مستودع لحفظ البيانات التي أبلغت عنها البلدان، فإنه لا ينتج بيانات جديدة. تعتمد المعلومات المنشورة إلى حد كبير على القدرات والخبرات الوطنية؛ ودون الجهود التي تبذل على صعيد كل بلد على حدة، لا تُحدَّث البيانات المخزنة هنا، وبالتالي لا يمكن استخدامها في الرصد. تشمل عملية إدارة المعلومات على:

- استعراض المؤلفات والمعلومات على المستوى القطري ودون القطري.
- مسوحات قطرية من خلال المراسلين الوطنيين، والتي تتكون من جمع البيانات والأوصاف القطرية عن طريق استبيان مفضل، حيث يُذكر مصدر البيانات والبيانات الوصفية لكل نقطة بيانات.
- تحليل نقدي للمعلومات ومعالجة البيانات، مع إعطاء الأفضلية للمصادر الوطنية والمعرفة المتخصصة.
- التحقق من صحة بيانات المياه العابرة للحدود والتحقق منها مع مراعاة جميع البلدان المرتبطة بحوض النهر العابر للحدود.
- نمذجة البيانات عن طريق نظام المعلومات الجغرافية، ونماذج التوازن المائي لتقدير البيانات غير المتاحة وتوفير البيانات المكانية. تُعدّ بيانات نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد من المدخلات الهامة، إلى جانب البيانات المكتسبة من خلال الدراسات الاستقصائية القطرية، التي تستخدم أيضاً لمعايرة النماذج.
- فحص الجودة وتوحيد المعلومات وجدول البيانات والمخططات.
- طلب إبداء تعليقات والموافقة من مختلف السلطات والمؤسسات الوطنية والرد على التعليقات التي أثارها الخبراء.
- نشر المعلومات من خلال موقع الويب الخاص بالنظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة في شكل تقارير منشورة و/ أو منتجات رقمية.
- دمج التعليقات الطوعية من المستخدمين ومن خلال التعاون مع المؤسسات الأخرى.

الاستنتاجات



ملخص النتائج

المنهجية والعملية التجريبية

• **نقص في بيانات متطلبات التدفق البيئي.** لم تتوفر لدى أي من البلدان التجريبية بيانات إحصائية أو لم تضع أي دراسة فُطرية لتمكين من استنتاج إحصاءاتها الخاصة بهذا المتغير. ويبدو أن الحال كانت كذلك في معظم البلدان في العالم. ومع ذلك، فهناك مجموعات من البيانات المتاحة مجاناً عبر الإنترنت على المستوى الدولي، مثل التقييم العالمي للتدفقات البيئية وشح المياه الصادر عن المعهد الدولي لإدارة المياه. وبناءً عليه، يمكن للبلدان تقييم متطلبات التدفق البيئي الخاصة بها وفقاً لما لديها من معرفة أكثر تفصيلاً حول ظروفها الطبيعية والاجتماعية.

• **عدم اتساق البيانات بين المصادر المختلفة.** شكّل توافر المعلومات من مصادر مختلفة عن نفس المتغير إشكالية في بعض الأحيان، بما أن الأرقام قد تختلف حسب مصدر توفيرها (نظراً للسنوات المرجعية المشار إليها أو المكونات الأخرى التي وُضعت في الاعتبار). ولمواجهة هذا التحدي في المستقبل، لا بُدّ من فهم العناصر التي أدت إلى هذه الاختلافات ومواءمة البيانات، أو اختيار القيمة مع المرجعية التي تتوافق تماماً مع التعريف المذكور في منهجية المؤشر. ومن الهام أيضاً الحفاظ على مصدر البيانات نفسه بمرور الزمن.

• **ضعف الرصد لدى المؤسسات الفُطرية.** في حين أن البيانات كانت متاحة عموماً، فإنها لم تكن دائماً البيانات المطلوبة من حيث الشكل والجودة والكمية والتواتر. وفي حالات أخرى، خضعت معايير معينة لرصد ضعيف، إن رُصدت على الإطلاق. هناك حاجة إلى تعزيز قدرات البلدان وتعبئة الموارد لتنفيذ المنهجية، ولتحسين التعاون والتنسيق وتقسيم المسؤوليات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المنوط بها رصد المؤشر.

• **السنوات/الفترة المرجعية.** مع أن البيانات كانت محدثة عموماً، إلا أن السنوات أو الفترات المرجعية اختلفت بين المتغيرات والبلدان. وفي هذا الصدد، لا بُدّ من الإشارة إلى السنوات المرجعية المستخدمة على الدوام.

• **البيانات المتقدمة.** في حال لم تكن البيانات المحدثة متاحة (من داخل البلد أو من مصادر دولية)، فينبغي بذل جهود كبيرة لتوفير أدق تقدير ممكن.

• **ضعف تزويد المؤسسات الفُطرية لقواعد البيانات الدولية بالمعلومات.** لوحظ أن قواعد البيانات الدولية مثل النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، التي تقوم بدور مستودعات لحفظ البيانات المُقدّمة من البلدان، لم يتوفر فيها دائماً أحدث الأرقام. لذلك ينبغي على البلدان أن تسعى إلى تبادل أحدث بياناتها مع هذه المصادر الدولية حتى تصبح بياناتها محدثة أيضاً.

لقد تطور المؤشر ٦-٤-٢ من أهداف التنمية المستدامة من مؤشر الإجهاد المائي المتعلق بالغاية ٧-١ من الأهداف الإنمائية للألفية (نسبة إجمالي الموارد المائية المستخدمة)، لمرعاة متطلبات التدفق البيئي. حساب المؤشر ٦-٤-٢ هو النسبة بين إجمالي المياه العذبة المسحوبة، من قبل جميع القطاعات الرئيسية وإجمالي موارد المياه العذبة المتجددة، بعد الأخذ بعين الاعتبار متطلبات التدفق البيئي.

بعد أن تطورت من مؤشر الأهداف الإنمائية للألفية، كانت منهجية مؤشر أهداف التنمية المستدامة مألوفة بالفعل للبلدان، وكان يمكن الوصول إلى معظم البيانات من المؤسسات الخاصة بكل بلد. وكانت المعلومات متاحة أيضاً من النظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة، وإن لم يكن ذلك من أجل **متطلبات التدفق البيئي.** على هذا النحو، كان تقدير متطلبات التدفق البيئي هو المجال الرئيسي لمشكلة البلدان عند تطبيق المنهجية. ولم تكن أي من البلدان قد أجرت دراسات بشأن ذلك باستثناء أوغندا، التي كانت لديها بعض الأرقام من دليل التدفق البيئي الذي أعد لمشروع مبادرة حوض النيل. وفي حالة الأردن، وُضع التقدير استناداً إلى ضخ المياه للحفاظ على واحة الأزرق. أما بالنسبة إلى بيرو والسنغال، فقد استخدمنا تقديرات المعهد الدولي لإدارة المياه على المستوى الوطني من التقييم العالمي للتدفق والندرة البيئية للمعهد الدولي لإدارة المياه. وقد تبنت هولندا نماذج دولية مختلفة لتقدير تدفقاتها البيئية.

وُجدت بعض الفجوات في البيانات فيما يتعلق **بإجمالي موارد المياه المتجددة وإجمالي المياه العذبة المسحوبة**، خاصة فيما يتعلق بالمياه المسحوبة من قطاعات محددة في بضعة بلدان. وسدّت هذه الفجوات باستخدام بيانات من النظام العالمي للمعلومات المتعلقة بالمياه والزراعة أو من مصادر دولية أخرى. بالنسبة إلى هولندا، يمكن أيضاً أن تكون البيانات الإحصائية مكتملة بالاستشعار عن بُعد وبالبيانات النموذجية لتوفير قرار مكاني وزماني أفضل (على سبيل المثال، استيفاء قيم التهطل على سطح البلد باستخدام قياسات الرادار). وقُدّمت البيانات بشكل عام على المستوى الوطني، باستثناء بيرو وهولندا، والتي قُدّمت أرقاماً على مستوى الحوض. وكانت لدى هولندا أيضاً بيانات إحصائية على المستوى دون الوطني.

ومع أن مصادر البيانات كانت متوفرة في الغالب، فقد واجهت بعض التحديات التي يجب وضعها في الاعتبار عند جمع البيانات:

• **العَد المزدوج.** كان هناك خطر محتمل من احتساب قيمةٍ ما أكثر من مرّة عند حساب عمليات سحب المياه من قِبل القطاعات المختلفة.

ولتنفيذ المنهجية واختبارها، أنشأت جميع البلدان التجريبية فرق عمل تضم أصحاب المصلحة المعنيين لتبادل النتائج والتحقق من البيانات وعمليات التحليل التي أُجريت. وُعُنت مؤسسة وطنية لقيادة عملية تنسيق العمل وتجميع المؤشر. وكُلفت المؤسسة المذكورة بمهمة تنسيق استعراض جميع البيانات ذات الصلة على المستوى الوطني ودون الوطني ومستوى مصادر وحدات الأحواض، مثل الخرائط والتقارير والحواليات والمقالات. وركزت عملية جمع البيانات على أحدث البيانات المتوفرة، لكن دون استبعاد أي مصادر محتملة للمعلومات. وقد جمعت كذلك البيانات الجزئية (بما يتعلق بالوقت والمنطقة)، مثل البيانات التي تنتجها المشاريع المحلية. كذلك، عُقدت اجتماعات مع جميع المؤسسات المشاركة على مدار سنة ٢٠١٦ لتتبع التقدم المُحرز وتبادل الحصائل وتأييد النتائج المستخلصة.

البيانات العالمية

يبلغ متوسط الإجهاد المائي في العالم نحو ١٣ في المائة تقريباً، رغم أن هناك اختلافات كبيرة بين مناطق العالم، وهو ما يخفيه أي تقييم عالمي. فعلى سبيل المثال، لدى منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مستوى إجهاد مائي منخفض (٣ في المائة)، في حين أنّ نسبة الإجهاد المائي في شمال أفريقيا وغرب آسيا مرتفعة جداً (٧٢ في المائة). وفي سياق مماثل، تخفي المعدلات الإقليمية الحقائق على المستوى القطري. وعلى سبيل المثال، ضمن منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا، قد تتجاوز قيم الإجهاد المائي في بعض البلدان في شبه الجزيرة العربية نسبة ١٠٠٠ في المائة.

يؤثر الإجهاد المائي على البلدان في كل قارة ويعوق استدامة الموارد الطبيعية، فضلاً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يعاني ٣٢ بلداً من الإجهاد المائي بنسبة تتراوح ما بين ٢٥ و ٧٠ في المائة؛ ويعاني ٢٢ بلداً من إجهاد مائي يزيد عن ٧٠ في المائة وتُعد مجهدة مائياً إلى حد كبير. علاوة على ذلك، هناك ١٥ بلداً ترتفع فيها النسبة لتصل إلى ما يزيد عن ١٠٠ في المائة، ومن بين هذه البلدان، تعاني أربعة بلدان من إجهاد مائي يزيد عن ١٠٠٠ في المائة. وفي هذه البلدان - الكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة - يُلَبى الطلب على المياه العذبة بصورة كبيرة عن طريق التحلية.

وقد تمكنت قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة، النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة، من تقديم أرقام لمتغيرين من المتغيرات الثلاثة الرئيسية في المنهجية - إجمالي موارد المياه العذبة المتجددة وإجمالي المياه العذبة المسحوبة. على الرغم من أن البيانات الخاصة ببعض البلدان لم تكن محدثة، فإن لدى النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة (أكواستات) أرقام موثوقة لـ ١٨٠ بلداً. لم تُدرج بعض البلدان الصغيرة بسبب نقص البيانات، ومع ذلك فما كانت لتترك سوى تأثير ضئيل على القيم الإقليمية/العالمية.

أخذت أرقام متطلبات التدفق البيئي على المستوى القطري من قاعدة بيانات المعهد الدولي لإدارة المياه، التي تحتوي على بيانات لنحو ١٦٦ بلداً. بالنسبة إلى البلدان الأربعة عشر المتبقية، ومعظمها من الدول الجزرية الصغيرة، لم يُطبّق أي من متطلبات التدفق البيئي. وبمرور الوقت، ينبغي أن تحدد البلدان متطلبات التدفق البيئي الخاصة بها على أساس كل حالة على حدة، مع مراعاة عوامل مثل مستوى التنمية، والكثافة السكانية، وتوافر مصادر المياه غير التقليدية، واحتياجات النظام الإيكولوجي المحددة، والظروف المناخية.

المربع ٧

استخدام المؤشر ٦-٤-٢ لتحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦ على المستوى الوطني

يُعد المؤشر ٦-٤-٢ مفيداً في وضع السياسات لأنه يسلط الضوء على تلك المناطق التي تعاني من إجهاد مائي مرتفع، مما يزود البلدان بمعلومات عن المجال الذي تحتاج فيه إلى بذل جهود لتحسين استخدام الموارد المائية وتشجيع توفير المياه.

يشير الإجهاد المائي المنخفض إلى الحد الأدنى من التأثير المحتمل على استدامة الموارد وعلى المنافسة المحتملة بين المستخدمين. وفي المقابل، يشير الإجهاد المائي العالي إلى الاستخدام الكبير لموارد المياه، مع زيادة التأثير على استدامة الموارد وإمكانية نشوب نزاع محتمل بين المستخدمين.

لتحقيق الغاية ٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة، يتعين على البلدان أن تستفيد على أفضل وجه من مواردها المائية المتاحة. ففي كثيرٍ من البلدان النامية، تُعد الزراعة أكبر مستخدم للمياه إلى حد بعيد، وبالتالي توفر أكبر الفرص لتقليص عمليات المياه المسحوبة وتوفير المياه. وحتى الحد الأدنى من توفير المياه في هذا القطاع يمكن أن يخفف بشكل كبير من الإجهاد المائي في القطاعات الأخرى، لا سيما في البلدان الشديدة الجفاف حيث تستأثر الزراعة بنسبة ٩٠ في المائة من المياه العذبة المسحوبة. يمكن أن يتخذ توفير المياه في الزراعة أشكالاً عديدة، بما في ذلك إنتاج غذائي أكثر استدامة وكفاءة ("المزيد من المحاصيل لكل قطرة")، من خلال ممارسات وتقنيات إدارة المياه المستدامة، والحد من عمليات المياه العذبة المسحوبة عن طريق زراعة محاصيل أقل كثافة في المياه في المناطق التي تعاني من ندرة المياه. يمكن للحد من الخسائر في شبكات التوزيع البلدية، وفي عمليات التبريد الصناعية والطاقة أيضاً، أن تُحدث فرقاً. بالإضافة إلى ذلك، فإن استخدام المياه العادمة المعالجة والمياه المحلاة يمكن أن يقلل الضغط على موارد المياه العذبة.

وأظهرت العملية التجريبية التي أُجريت في بيرو أن تفسير هذا المؤشر سيتعزز من خلال إجراء تحليل أعمق على مستوى الحوض والمستوى الإقليمي لأن ذلك من شأنه أن يوفر صورة أفضل لتوزيع الإجهاد المائي داخل البلد، وبالتالي يساعد على تقييم المواضيع التي يتعين توجيه مزيد من الجهود نحوها.

ولكي تتسنى المقارنة، لا بُدَّ من أن تكون البيانات المقدمة من البلدان مصحوبة بالبيانات الوصفية ذات الصلة، لتوضيح وتسجيل كيفية الحصول على المعلومات، وتحديد السنوات المرجعية ووحدات القياس، وغير ذلك. ولتحقيق هذه الغاية، يقدم استبيان النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة إرشادات حول كيفية إعداد هذه البيانات الوصفية. كما تزود منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) البلدان بصحيفة حسابات للحفاظ على الاتساق عند تجميع البيانات.

لقد أثبتت العملية التجريبية أن رصد مؤشر معين يتطلب تعزيز النظم الحالية وإشراك أصحاب المصلحة المتعددين والمؤسسات. وينبغي أن تقوم البلدان بتعيين مؤسسة رائدة للتنسيق فيما بين أصحاب المصلحة – ويُفضَّل أن تكون مؤسسة ذات صلة بقطاع المياه أو الإحصاءات على المستوى الوطني. ستلعب المؤسسة الرائدة دوراً رئيسياً في هذه العملية، لضمان أن يكون لدى أصحاب المصلحة فهم واضح لدورهم في العملية، والإجراءات التي ستُنفَّذ والدعم الذي يمكنهم تقديمه وتلقيه ضمن الدور المذكور. ويجب أن تركز منظمات الأمم المتحدة الراحية جهودها على تطوير روابط قوية مع هذه المؤسسات الرائدة.

عند تقدير متطلبات التدفق البيئي، ينبغي أن تهدف البلدان إلى وضع سياق البيانات المتاحة دولياً وفقاً للظروف الخاصة بكل بلد، أو الاضطلاع بدراساتها الخاصة على المستوى الوطني. وتستطيع الوكالات الراحية دعم هذه العملية من خلال تقديم المشورة الفنية ويمكن إعداد الدراسات التجريبية في عدد قليل من البلدان.

التوصيات والخطوات المُقبلة

احتُسب خط الأساس المبدئي لهذا المؤشر باستخدام بيانات من مجموعات البيانات الموجودة، مثل تلك التي يوفرها النظام العالمي للمعلومات بشأن المياه والزراعة والمعهد الدولي لإدارة المياه. ومع ذلك، من أجل الامتثال الكامل لمعايير الملكية الخاصة بعملية أهداف التنمية المستدامة، بدءاً من عام ٢٠١٩، فيما أن تُجمع البيانات مباشرة بواسطة كل بلد أو أن تُفحص عن طريقه، وذلك بإحدى الطريقتين التاليتين: (١) تقوم منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) بجمع البيانات وتبادلها مع الحكومة لإقرارها أو (٢) ترسل البلدان البيانات مباشرة إلى منظمة الأغذية والزراعة لتجميعها ونشرها.

يتطلب تنفيذ منهجيات أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر أن تتولى البلدان زمام هذه العملية وأن تضع في اعتبارها أهمية توافر البيانات ذات الجودة وإتاحة السبل إليها وحسن توقيتها وموثوقيتها وتصنيفها من أجل اتخاذ قرارات مدروسة. ويتعين على منظمات الأمم المتحدة الراحية أن تزيد التوعية بهذا الشأن، وربما عن طريق حملة اتصالات تستهدف المؤسسات المعنية، ودعم البلدان في هذه العملية.

ولا بُدَّ أن تحظى البلدان بفهم جيّد للمنهجية وأن تكون على دراية بالقضايا التي يجب وضعها في الاعتبار عند استخدام الصيغة المقدمة. وتُعد هذه المهمة أيضاً من مهام منظمات الأمم المتحدة الراحية عند شرح المنهجية. وفي هذا الصدد، أعدت منظمة الأغذية والزراعة دورة عبر الإنترنت بشأن المؤشر ٤-٦ (تشمل اختبارات موجزة) للتأكد من أن المنهجية متداولة بشكل جيد ويمكن تطبيقها بسهولة من جانب الفرق الفُطرية.

المراجع

أبو زهرة، إس إتش ٢٠١٦. الوضع الحالي للغاية رقم ٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة في الأردن.

الهيئة الوطنية للمياه. (الهيئة الوطنية للمياه) ٢٠١٦. *GEMI - Seguimiento Integrado de las Metas de ODS relacionadas con Agua y Saneamiento. Informe Final*. [المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية- الرصد المتكامل لغايات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. التقرير النهائي]. بيرو، الهيئة الوطنية للمياه

الهيئة الوطنية للمياه. ٢٠١٧. *{Síntesis del informe final del Proyecto Monitoreo Integrado de las metas del ODS 6 relacionadas con agua y saneamiento (GEMI)}*. [ملخص التقرير النهائي لمشروع الرصد المتكامل لغايات هدف التنمية المستدامة رقم ٦ المتعلقة بالمياه والصرف الصحي (المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية)]. بيرو، الهيئة الوطنية للمياه

الوكالة المركزية للإحصاءات في هولندا، دلتاريز، eLEAF. ٢٠١٦. أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه - هدف التنمية المستدامة ٦-٤ - نهج للرصد مكون من ثلاث خطوات. <https://cbs.nl/en-gb/background/2016/51/sdgs-for-water-three-step-approach-for-monitoring>.

إدارة تطوير المياه/البرنامج العالمي لتقييم المياه. ٢٠٠٥. التقرير الوطني عن تنمية الموارد المائية. أوغندا، إدارة تطوير المياه/البرنامج العالمي لتقييم المياه.

مديرية تخطيط وإدارة الموارد المائية (DGPRES) ٢٠١٦. *Rapport phase pilote du processus de renseignement des indicateurs de l'OD6 de l'initiative GEMI au Sénégal*. [تقرير بشأن المرحلة التجريبية لاختبار مؤشرات المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية لهدف التنمية المستدامة رقم ٦ في السنغال]. السنغال، مديرية تخطيط وإدارة الموارد المائية.

الرصد المتكامل لغايات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمياه وخدمات الصرف الصحي (المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية). ٢٠١٧. منهجية لرصد المؤشر ٦-٤ خطوة بخطوة. <http://unwater.org/publications/step-step-methodology-monitoring-water-stress-6-4-2/>

وزارة البنية التحتية والبيئة. ٢٠١٦. تقرير إثبات المفهوم الصادر عن المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية والإضافة الملحق. الاختبار التجريبي لمسودة منهجيات رصد المؤشرات العالمية لهدف التنمية المستدامة رقم ٦. هولندا، وزارة البنية التحتية والبيئة.

وزارة المياه والبيئة. ٢٠١٦. رصد أهداف التنمية المستدامة. تجربة هدف التنمية المستدامة رقم ٦: للغاية ٦-٤ تقرير بشأن تجميع البيانات للمؤشرين ٦-٤ و ٦-٤-٢. أوغندا، وزارة المياه والبيئة.

وزارة المياه والبيئة/لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية. ٢٠١٦. اختبار المنهجيات لمؤشرات الرصد العالمية (المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية) لهدف التنمية المستدامة رقم ٦ بشأن المياه والصرف الصحي. تقرير أوغندا. أوغندا، وزارة المياه والبيئة/لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة. ٢٠١٧. التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تقرير الأمين العام. جلسة عام ٢٠١٧، ٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٦ - ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٧. مسترجعة من <https://unstats.un.org/sdgs/files/report/2017/secretary-general-sdg-report-2017--EN.pdf>

الجمعية العامة للأمم المتحدة. ٢٠١٥. تحويل عالمناء: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. قرار اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. http://un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E

المرفق ١ - بيانات قُطرية لمؤشر الإجهاد المائي

الإجهاد المائي	متطلبات التدفق البيئي	إجمالي المياه العذبة المسحوبة		إجمالي موارد المياه المتجددة		البلد
		السنة	١٠م/سنة	السنة	١٠م/سنة	
%	%					
٤٤	٢٩	٢٠,٢٨	٢٠٠٠	٦٥,٣٣	٢٠١٤	أفغانستان
٦	٣٣	١,٣١١	٢٠٠٦	٣٠,٢	٢٠١٤	ألبانيا
٨٨	٢٤	٧,٨١	٢٠١٢	١١,٦٧	٢٠١٤	الجزائر
١	٣٠	٠,٧٠٥٧	٢٠٠٥	١٤٨,٤	٢٠١٤	أنغولا
٨	-	٠,٠٠٤٤	٢٠١٢	٠,٠٥٢	٢٠١٤	أنتيغوا وبربودا
٧	٣٥	٣٧,٦٩	٢٠١١	٨٧٦,٢	٢٠١٤	الأرجنتين
٦٦	٣٦	٣,٢٧٢	٢٠١٥	٧,٧٦٩	٢٠١٤	أرمينيا
٥	٢٦	١٦,٧٦	٢٠١٥	٤٩٢	٢٠١٤	أستراليا
٨	٤١	٣,٤٩٢	٢٠١٠	٧٧,٧	٢٠١٤	النمسا
٥٣	٣٥	١١,٩٧	٢٠١٢	٣٤,٦٨	٢٠١٤	أذربيجان
٢٠٦	-	٠,٢٣٨٧	٢٠٠٣	٠,١١٦	٢٠١٤	البحرين
٤	٢٣	٣٥,٨٧	٢٠٠٨	١,٢٢٧	٢٠١٤	بنغلاديش
٨٨	-	٠,٠٧	٢٠٠٥	٠,٠٨	٢٠١٤	بربادوس
٥	٤٢	١,٥١٤	٢٠١٣	٥٧,٩	٢٠١٤	بييلاروس
٥٦	٤٢	٦,٠٠٢	٢٠٠٩	١٨,٣	٢٠١٤	بلجيكا
١	٣٢	٠,١٠١	٢٠٠٠	٢١,٧٣	٢٠١٤	بليز
١	٣٠	٠,١٣	٢٠٠١	٢٦,٣٩	٢٠١٤	بنين
٤	-	٠,٠٠٥٣	٢٠٠٩	٠,١٢٥	٢٠١٤	برمودا
١	٢٣	٠,٣٣٧٩	٢٠٠٨	٧٨	٢٠١٤	بوتان
١	٣١	٢,٠٨٨	٢٠٠٩	٥٧٤	٢٠١٤	بوليفيا (دولة - المتحدة القوميات)
١	٣٩	٠,٣٢٧٩	٢٠١٣	٣٧,٥	٢٠١٤	البوسنة والهرسك
٢	٢٤	٠,١٩٤	٢٠٠٠	١٢,٢٤	٢٠١٤	بوتسوانا
١	٣٥	٧٤,٧٨	٢٠١٠	٨,٦٤٧	٢٠١٤	البرازيل
٢	٤٢	٠,٠٩٢	١٩٩٤	٨,٥	٢٠١٤	بروناي دار السلام
٤٢	٣٧	٥,٦٢٩	٢٠١٥	٢١,٣	٢٠١٤	بلغاريا
٩	٣٦	٠,٨١٨	٢٠٠٥	١٣,٥	٢٠١٤	بوركينافاسو
٣	٢٦	٠,٢٨٨	٢٠٠٠	١٢,٥٤	٢٠١٤	بوروندي

٩	٢٥	٠,٠٢٠٣	٢٠٠١	٠,٣	٢٠١٤	كابو فيردي
١	٢٥	٢,١٨٤	٢٠٠٦	٤٧٦,١	٢٠١٤	كمبوديا
٠	٢٨	٠,٩٦٦٤	٢٠٠٠	٢٨٣,١	٢٠١٤	الكاميرون
٢	٣٩	٣٨,٨	٢٠٠٩	٢,٩٠٢	٢٠١٤	كندا
٠	٢٦	٠,٠٧٢٥	٢٠٠٥	١٤١	٢٠١٤	جمهورية أفريقيا الوسطى
٢	٢١	٠,٨٧٩٦	٢٠٠٥	٤٥,٧	٢٠١٤	تشاد
٥	٣٠	٣٥,٣٦	٢٠٠٦	٩٢٣,١	٢٠١٤	شيلي
٢٩	٢٩	٥٩٤,٢	٢٠١٥	٢,٨٤٠	٢٠١٤	الصين
١	٤٢	١١,٧٧	٢٠٠٨	٢,٣٦٠	٢٠١٤	كولومبيا
١	٢٩	٠,٠١	١٩٩٩	١,٢	٢٠١٤	جزر القمر
٠	٤٠	٠,٠٤٦	٢٠٠٢	٨٣٢	٢٠١٤	الكونغو
٣	٣٢	٢,٣٤٧	٢٠١٣	١١٣	٢٠١٤	كوستاريكا
٣	٣٢	١,٥٤٩	٢٠٠٥	٨٤,١٤	٢٠١٤	كوت ديفوار
١	٣٩	٠,٦٣٣٨	٢٠١٣	١٠٥,٥	٢٠١٤	كرواتيا
٢٦	٢٩	٦,٩٥٩	٢٠١٣	٣٨,١٢	٢٠١٤	كوبا
٣٨	٢٤	٠,٢٢١٨	٢٠١٣	٠,٧٨	٢٠١٤	قبرص
٢٤	٤٨	١,٦٥	٢٠١٣	١٣,١٥	٢٠١٤	تشيكيا
١٦	٣٠	٨,٦٥٨	٢٠٠٥	٧٧,١٥	٢٠١٤	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
٠	٤١	٠,٦٨٣٦	٢٠٠٥	١,٢٨٣	٢٠١٤	جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢١	٤٩	٠,٦٣٧	٢٠١٢	٦	٢٠١٤	الدانمرك
٨	٢١	٠,٠١٨٨	٢٠٠٠	٠,٣	٢٠١٤	جيبوتي
١٠	-	٠,٠٢	٢٠١٠	٠,٢	٢٠١٤	دومينيكا
٤٤	٣١	٧,١٣٧	٢٠١٠	٢٣,٥	٢٠١٤	الجمهورية الدومينيكية
٤	٤٠	٩,٩١٦	٢٠٠٥	٤٤٢,٤	٢٠١٤	إكوادور
١٦٠	٢١	٧٣,٨	٢٠١٠	٥٨,٣	٢٠١٤	مصر
١١	٢٩	٢,١١٨	٢٠٠٥	٢٦,٢٧	٢٠١٤	السلفادور
٠	٣٤	٠,٠١٧٤	٢٠٠٠	٢٦	٢٠١٤	غينيا الاستوائية
١٠	٢١	٠,٥٨٢	٢٠٠٤	٧,٣١٥	٢٠١٤	إريتريا
٢٢	٤٠	١,٧٢	٢٠١٤	١٢,٨١	٢٠١٤	إستونيا
٣٢	٢٩	١,٠٤٢	٢٠٠٠	٤,٥١	٢٠١٤	إسواتيني
١٢	٢٥	١٠,٥٥	٢٠١٦	١٢٢	٢٠١٤	إثيوبيا
٠	٣٤	٠,٠٨٤٩	٢٠٠٥	٢٨,٥٥	٢٠١٤	فيجي
١٠	٤٣	٦,٥٦٢	٢٠٠٦	١١٠	٢٠١٤	فنلندا
٢٣	٣٨	٢٩,٨١	٢٠١٢	٢١١	٢٠١٤	فرنسا

٠	٣١	٠,١٣٩١	٢٠٠٥	١٦٦	٢٠١٤	غابون
١	٢٢	٠,٠٩٠٥	٢٠٠٠	٨	٢٠١٤	غامبيا
٥	٣٧	١,٨٢٣	٢٠٠٨	٦٣,٣٣	٢٠١٤	جورجيا
٤١	٤٨	٣٢,٩٩	٢٠١٠	١٥٤	٢٠١٤	ألمانيا
٣	٣٧	٠,٩٨٢	٢٠٠٠	٥٦,٢	٢٠١٤	غانا
٢٠	٢٩	٩,٥٩٣	٢٠٠٧	٦٨,٤	٢٠١٤	اليونان
٧	-	٠,٠١٤١	٢٠١٤	٠,٢	٢٠١٤	غرينادا
٤	٣١	٣,٣٢٤	٢٠٠٦	١٢٧,٩	٢٠١٤	غواتيمالا
٠	٢٥	٠,٥٥٣٣	٢٠٠١	٢٢٦	٢٠١٤	غينيا
١	٢٢	٠,١٧٥	٢٠٠٠	٣١,٤	٢٠١٤	غينيا بيساو
١	٣٨	١,٤٤٥	٢٠١٠	٢٧١	٢٠١٤	غيانا
١٦	٣٤	١,٤٥	٢٠٠٩	١٤,٠٣	٢٠١٤	هايتي
٢	٣٠	١,٦٠٧	٢٠٠٣	٩٢,١٦	٢٠١٤	هندوراس
٨	٤١	٥,٠٥١	٢٠١٢	١٠٤	٢٠١٤	هنغاريا
٠	٣٣	٠,٢٧٨٣	٢٠١٥	١٧٠	٢٠١٤	آيسلندا
٤٥	٢٤	٦٤٧,٥	٢٠١٠	١,٩١١	٢٠١٤	الهند
٩	٣٩	١١٣,٣	٢٠٠٠	٢,٠١٩	٢٠١٤	إندونيسيا
٩٠	٢٤	٩٣,١	٢٠٠٤	١٣٧	٢٠١٤	إيران (الجمهورية الإسلامية)
٩٣	٢١	٦٥,٩٩	٢٠٠٠	٨٩,٨٦	٢٠١٤	العراق
٢	٣٩	٠,٧٥٧	٢٠٠٩	٥٢	٢٠١٤	أيرلندا
١١٠	٢٨	١,٤١٩	٢٠٠٤	١,٧٨	٢٠١٤	إسرائيل
٤٥	٣٧	٥٣,٧٥	٢٠٠٨	١٩١,٣	٢٠١٤	إيطاليا
١١	٣٤	٠,٨١١٥	٢٠٠٧	١٠,٨٢	٢٠١٤	جامايكا
٢٨	٣٤	٨١,٢٢	٢٠٠٩	٤٣٠	٢٠١٤	اليابان
١٥١	٢٢	١,١٠٤	٢٠١٥	٠,٩٣٧	٢٠١٤	الأردن
٢٨	٣٥	١٩,٩٨	٢٠١٠	١٠٨,٤	٢٠١٤	كازاخستان
١٤	٢٧	٣,٢١٨	٢٠١٠	٣٠,٧	٢٠١٤	كينيا
٢,٦٠٣	٢٠	٠,٤١٥	٢٠٠٢	٠,٠٢	٢٠١٤	الكويت
٤٤	٢٦	٧,٧٠٧	٢٠٠٦	٢٣,٦٢	٢٠١٤	قرغيزستان
١	٢٥	٣,٤٩٣	٢٠٠٥	٣٣٣,٥	٢٠١٤	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
١	٣٩	٠,٢٣٦	٢٠١٣	٣٤,٩٤	٢٠١٤	لاتفيا
٣٣	٢٧	١,٠٩٦	٢٠٠٥	٤,٥٠٣	٢٠١٤	لبنان
٢	٣٢	٠,٠٤٣٨	٢٠٠٠	٣,٠٢٢	٢٠١٤	ليسوتو
٠	٢٩	٠,١٣٠٨	٢٠٠٠	٢٣٢	٢٠١٤	ليبيريا
١,٠٧٢	٢٣	٥,٧٦	٢٠١٢	٠,٧	٢٠١٤	ليبيا
٤	٣٦	٠,٦٢٦٤	٢٠١١	٢٤,٥	٢٠١٤	ليتوانيا
٢	٥٠	٠,٠٤٣١	٢٠١٣	٣,٥	٢٠١٤	لكسمبرغ

٦	٣٠	١٣,٥٦	٢٠٠٦	٣٣٧	٢٠١٤	مدغشقر
١١	٢٩	١,٣٥٧	٢٠٠٥	١٧,٢٨	٢٠١٤	ملايي
٣	٤٣	١١,٢	٢٠٠٥	٥٨٠	٢٠١٤	ماليزيا
١٦	-	٠,٠٠٤٧	٢٠٠٨	٠,٠٣	٢٠١٤	المكديف
٦	٢٦	٥,١٨٦	٢٠٠٦	١٢٠	٢٠١٤	مالي
٤٤	-	٠,٠٢٢٤	٢٠١٣	٠,٠٥٠٥	٢٠١٤	مالطة
١٦	٢٥	١,٣٤٨	٢٠٠٥	١١,٤	٢٠١٤	موريتانيا
٢٦	-	٠,٧٢٥	٢٠٠٣	٢,٧٥١	٢٠١٤	موريشيوس
٢٦	٢٩	٨٥,٦٦	٢٠١٥	٤٦١,٩	٢٠١٤	المكسيك
٢	٣٥	٠,٥٥١	٢٠٠٩	٣٤,٨	٢٠١٤	منغوليا
٤٩	٢٧	١٠,٣٥	٢٠١٠	٢٩	٢٠١٤	المغرب
١	٢٧	١,٤٧٣	٢٠١٥	٢١٧,١	٢٠١٤	موزمبيق
٤	٢٣	٣٣,٢٣	٢٠٠٠	١,١٦٨	٢٠١٤	ميانمار
١	٢٤	٠,٢٨١٩	٢٠٠٢	٣٩,٩١	٢٠١٤	ناميبيا
٦	٢٣	٩,٤٩٧	٢٠٠٦	٢١٠,٢	٢٠١٤	نيبال
٢١	٤٤	١٠,٧٢	٢٠١٢	٩١	٢٠١٤	هولندا
٣	٤٢	٥,٢٠١	٢٠١٠	٣٢٧	٢٠١٤	نيوزيلندا
١	٣٠	١,٥٤٥	٢٠١١	١٦٤,٥	٢٠١٤	نيكاراغوا
٤	٢٣	٠,٩٨٣٦	٢٠٠٥	٣٤,٠٥	٢٠١٤	النيجر
٦	٢٥	١٢,٤٧	٢٠١٠	٢٨٦,٢	٢٠١٤	نيجيريا
١	٣٣	٣,٠٢٦	٢٠٠٧	٣٩٣	٢٠١٤	النرويج
١٠٦	٢٠	١,١٨٦	٢٠٠٣	١,٤	٢٠١٤	عُمان
١٠٣	٢٧	١٨٣,٥	٢٠٠٨	٢٤٦,٨	٢٠١٤	باكستان
٤٩	-	٠,٤٠٨	٢٠٠٥	٠,٨٣٧	٢٠١٤	فلسطين
١	٢٩	١,٠٣٧	٢٠١٠	١٣٩,٣	٢٠١٤	بنما
٠	٤٤	٠,٣٩٢١	٢٠٠٥	٨٠١	٢٠١٤	بابوا غينيا الجديدة
١	٣٣	٢,٤١٣	٢٠١٢	٣٨٧,٨	٢٠١٤	باراغواي
١	٣٨	١٣,٥٦	٢٠٠٨	١,٨٨٠	٢٠١٤	بيرو
٢٥	٣٢	٨١,٥٦	٢٠٠٩	٤٧٩	٢٠١٤	الفلبين
٣٨	٥٠	١١,٤٧	٢٠١٢	٦٠,٥	٢٠١٤	بولندا
١٧	٣١	٩,١٤٦	٢٠٠٧	٧٧,٤	٢٠١٤	البرتغال
٢١	٣٣	١,٠١٧	٢٠١٠	٧,١	٢٠١٤	بورتوريكو
٤٧٣	٢١	٠,٢١٧	٢٠٠٥	٠,٠٥٨	٢٠١٤	قطر
٥٨	٢٨	٢٩,٠٤	٢٠٠٥	٦٩,٧	٢٠١٤	جمهورية كوريا
١٣	٣٤	١,٠٦٥	٢٠٠٧	١٢,٢٧	٢٠١٤	جمهورية مولدوفا
٢٢	٣٠	٠,٧٨٣٣	٢٠٠٧	٥	٢٠١٤	ريونيون
٥	٤١	٦,٤١٨	٢٠١٣	٢١٢	٢٠١٤	رومانيا

٢	٣٣	٦١	٢٠١٣	٤,٥٢٥	٢٠١٤	الاتحاد الروسي
١	٢٢	٠,١٥	٢٠٠٠	١٣,٣	٢٠١٤	رواندا
٥١	-	٠,٠١٢٣	٢٠١٢	٠,٠٢٤	٢٠١٤	سانت كيتس ونيفيس
١٤	-	٠,٠٤٢٩	٢٠٠٧	٠,٣	٢٠١٤	سانت لوسيا
١١	٢٩	٠,٠٠٧٩	٢٠١٣	٠,١	٢٠١٤	سانت فنسنت وجزر غرينادين
٠	٣٠	٠,٠٠٧	١٩٩٣	٢,١٨	٢٠١٤	ساو تومي وبرنسيبي
١,٢٤٣	٢٤	٢٢,٦٤	٢٠٠٦	٢,٤	٢٠١٤	المملكة العربية السعودية
٧	٢١	٢,٢٢١	٢٠٠٢	٣٨,٩٧	٢٠١٤	السنغال
٤	٤٠	٤,١٥	٢٠١٣	١٦٢,٢	٢٠١٤	صربيا
٠	٢٥	٠,٢١٢٢	٢٠٠٥	١٦٠	٢٠١٤	سيراليون
٣٢	-	٠,١٩	١٩٧٥	٠,٦	٢٠١٤	سنغافورة
٢	٤٢	٠,٥٥٩٣	٢٠١٤	٥٠,١	٢٠١٤	سلوفاكيا
٦	٤١	١,١٥٦	٢٠١٣	٣١,٨٧	٢٠١٤	سلوفينيا
٣٠	٢٦	٣,٢٩٨	٢٠٠٣	١٤,٧	٢٠١٤	الصومال
٤٣	٣٠	١٥,٥	٢٠١٣	٥١,٣٥	٢٠١٤	جنوب أفريقيا
١	-	٠,٦٥٨	٢٠١١	٤٩,٥	٢٠١٤	جنوب السودان
٥٠	٣٤	٣٦,٧٥	٢٠١٢	١١١,٥	٢٠١٤	إسبانيا
٣٤	٢٨	١٢,٩٥	٢٠٠٥	٥٢,٨	٢٠١٤	سري لانكا
٩٤	٢٤	٢٦,٩٣	٢٠١١	٣٧,٨	٢٠١٤	السودان
١	٣٥	٠,٦١٥٩	٢٠٠٦	٩٩	٢٠١٤	سورينام
٣	٤٦	٢,٦٨٩	٢٠١٠	١٧٤	٢٠١٤	السويد
٧	٤٩	٢,٠٠٥	٢٠١٢	٥٣,٥	٢٠١٤	سويسرا
١٠٩	٢٣	١٤,١٤	٢٠٠٥	١٦,٨	٢٠١٤	الجمهورية العربية السورية
٧١	٢٨	١١,١٩	٢٠٠٦	٢١,٩١	٢٠١٤	طاجيكستان
١٧	٢٥	٥٧,٣١	٢٠٠٧	٤٣٨,٦	٢٠١٤	تايلند
١٣	٣٥	٠,٥٥١٢	٢٠٠٧	٦,٤	٢٠١٤	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً
١٤	-	١,١٧٢	٢٠٠٤	٨,٢١٥	٢٠١٤	تيمور الشرقية
٢	٣٥	٠,١٦٩	٢٠٠٢	١٤,٧	٢٠١٤	توغو
١٢	٢٩	٠,٣٣٦٢	٢٠١١	٣,٨٤	٢٠١٤	ترينداد وتوباغو
٩٤	٢٦	٣,٢١٧	٢٠١١	٤,٦١٥	٢٠١٤	تونس
٢٧	٢٨	٤١,٩٦	٢٠٠٨	٢١١,٦	٢٠١٤	تركيا
١٦٣	٣١	٢٧,٨٧	٢٠٠٤	٢٤,٧٧	٢٠١٤	تركمستان
١	٢٠	٠,٦٣٧	٢٠٠٨	٦٠,١	٢٠١٤	أوغندا

١٤	٣٩	١٤,٨٥	٢٠١٠	١٧٥,٣	٢٠١٤	أوكرانيا
٢,٣٤٦	٢٠	٢,٨	٢٠٠٥	٠,١٥	٢٠١٤	الإمارات العربية المتحدة
١٠	٤٤	٨,٠١٧	٢٠١٢	١٤٧	٢٠١٤	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٧	٢٨	٥,١٨٤	٢٠٠٢	٩٦,٢٧	٢٠١٤	جمهورية تنزانيا المتحدة
٢٣	٤٠	٤١٨,٧	٢٠١٠	٣,٠٦٩	٢٠١٤	الولايات المتحدة الأمريكية
٤	٤٠	٣,٦٦	٢٠٠٠	١٧٢,٢	٢٠١٤	أوروغواي
١٣٩	٢٨	٤٩,١٦	٢٠٠٥	٤٨,٨٧	٢٠١٤	أوزبكستان
٣	٣٤	٢٢,٦٢	٢٠٠٧	١,٣٢٥	٢٠١٤	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)
١٣	٢٨	٨١,٨٦	٢٠٠٥	٨٨٤,١	٢٠١٤	فijiيت نام
٢٢٨	٢٦	٣,٥٤	٢٠٠٥	٢,١	٢٠١٤	اليمن
٢	٣٠	١,٥٧٢	٢٠٠٢	١٠٤,٨	٢٠١٤	زامبيا
٢٤	٢٧	٣,٥٧	٢٠٠٧	٢٠	٢٠١٤	زيمبابوي

المرفق ٢ - البلدان بحسب المناطق

البلدان المدرجة في التحليل العالمي للمؤشر ٦-٤-٢ ترد في الجداول التالية موزعة حسب المنطقة.

أفريقيا				
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى				
غرب أفريقيا	الجنوب الإفريقي	وسط أفريقيا	شرق أفريقيا	
بنين	بوتسوانا	أنغولا	بوروندي	الجزائر
بوركينافاسو	إسواتيني	الكاميرون	جزر القمر	مصر
كابو فيردي	ليسوتو	جمهورية أفريقيا الوسطى	جيبوتي	ليبيا
كوت ديفوار	ناميبيا	تشاد	إريتريا	المغرب
غامبيا	جنوب أفريقيا	الكونغو	إثيوبيا	السودان
غانا		جمهورية الكونغو الديمقراطية	كينيا	تونس
غينيا		غينيا الاستوائية	مدغشقر	
غينيا بيساو		غابون	ملاوي	
ليبيريا		ساو تومي وبرنسيبي	موريشيوس	
مالي			موزمبيق	
موريتانيا			رواندا	
النيجر			سيشيل	
نيجيريا			الصومال	
السنغال			أوغندا	
سيراليون			جمهورية تنزانيا المتحدة	
توغو			زامبيا	
			زيمبابوي	

الأمريكتان			
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي			أمريكا الشمالية
أمريكا الجنوبية	أمريكا الوسطى	منطقة البحر الكاريبي	
الأرجنتين	بليز	أنتيغوا وبربودا	كندا
بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)	كوستاريكا	البهاما	الولايات المتحدة الأمريكية
البرازيل	السلفادور	بربادوس	
شيلي	غواتيمالا	كوبا	
كولومبيا	هندوراس	دومينيكا	
إكوادور	المكسيك	الجمهورية الدومينيكية	
غيانا	نيكاراغوا	غرينادا	
باراغواي	بنما	هايتي	
بيرو		جامايكا	
سورينام		بورتوريكو	
أوروغواي		سانت كيتس ونيفيس	
فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)		سانت لوسيا	
		سانت فنسنت وجزر غرينادين	
		ترينداد وتوباغو	

أوروبا			
غرب أوروبا	جنوب أوروبا	شمال أوروبا	شرق أوروبا
النمسا	ألبانيا	الدانمرك	بيلاروس
بلجيكا	أندورا	إستونيا	بلغاريا
فرنسا	البوسنة والهرسك	فنلندا	تشيكيا
ألمانيا	كرواتيا	آيسلندا	هنغاريا
لكسمبرغ	اليونان	أيرلندا	بولندا
موناكو	إيطاليا	لاتفيا	جمهورية مولدوفا
هولندا	مالطة	ليتوانيا	رومانيا
سويسرا	الجبل الأسود	النرويج	الاتحاد الروسي
	البرتغال	السويد	سلوفاكيا
	سان مارينو	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	أوكرانيا
	صربيا		
	سلوفينيا		
	إسبانيا		
	جمهورية مقدونيا البوغوسلافية سابقاً		

آسيا				
غرب آسيا	جنوب آسيا	جنوب شرق آسيا	شرق آسيا	وسط آسيا
أرمينيا	أفغانستان	بروناي دار السلام	الصين	كازاخستان
أذربيجان	بنغلاديش	كمبوديا	جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية	قرغيزستان
البحرين	بوتان	إندونيسيا	اليابان	طاجيكستان
قبرص	الهند	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	منغوليا	تركمستان
جورجيا	إيران (الجمهورية الإسلامية)	ماليزيا	جمهورية كوريا	أوزبكستان
العراق	الملايف	ميانمار		
إسرائيل	نيبال	الفلبين		
الأردن	باكستان	سنغافورة		
الكويت	سري لانكا	تايلند		
لبنان		تيمور الشرقية		
عُمان		فيتنام		
فلسطين				
قطر				
المملكة العربية السعودية				
الجمهورية العربية السورية				
تركيا				
الإمارات العربية المتحدة				
اليمن				

أوقيانوسيا			
بولينيزيا	ميكرونيزيا	ميلانيزيا	أستراليا ونيوزيلندا
جُزر كوك	كيريباتي	فيجي	أستراليا
نيوي	جُزر مارشال	بابوا غينيا الجديدة	نيوزيلندا
ساموا	ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)	جزر سليمان	
تونغا	ناورو	فانواتو	
توفالو	بالاو		

المرفق ٣ - التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، التفتيح ٤

سحب للخدمات	سحب صناعي	سحب زراعي	النشاط طبقاً للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية
		×	أ - الزراعة والحراثة وصيد الأسماك ١ - أنشطة زراعة المحاصيل والإنتاج الحيواني والصيد والخدمات المتصلة
		-	٢ - الحراثة وقطع الأخشاب
		-	٣ (١) - صيد الأسماك
		×	٣ (٢) - تربية الأحياء المائية
	×		ب (٠٩-٠٥) التعدين واستغلال المحاجر ج (٣٣-١٠) الصناعة التحويلية د (٣٥) - إمدادات الكهرباء والغاز والبخار وتكييف الهواء
×			هـ - إمدادات المياه؛ وأنشطة الصرف الصحي وإدارة النفايات ومعالجتها ٣٦ - تجميع المياه ومعالجتها وإمداداتها
-			٣٧ - الصرف الصحي ٣٨ - أنشطة جمع النفايات ومعالجتها وتصريفها، واسترجاع المواد ٣٩ - أنشطة المعالجة وخدمات إدارة النفايات الأخرى
	×		و (٤٣-٤١) - التشييد
			ز (٤٧-٤٥) - تجارة الجملة والتجزئة؛ إصلاح المركبات والدراجات النارية ح (٥٣-٤٩) - النقل والتخزين ط (٥٦-٥٥) - أنشطة خدمات الإقامة والطعام ي (٦٣-٥٨) - المعلومات والاتصالات ك (٦٦-٦٤) - الأنشطة المالية والتأمين ل (٦٨) - الأنشطة العقارية م (٧٥-٦٩) - الأنشطة المهنية والعلمية والفنية ن (٨٢-٧٧) - أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم س (٨٤) - الإدارة العامة والدفاع؛ الضمان الاجتماعي الإلزامي ع (٨٥) - التعليم ف (٨٨-٨٦) - الأنشطة في مجال صحة الإنسان والعمل الاجتماعي ص (٩٣-٩٠) - الفنون والترفيه والتسليّة ق (٩٦-٩٤) - أنشطة الخدمات الأخرى ر (٩٨-٩٧) - أنشطة الأسر المعيشية التي تستخدم أفراداً؛ وأنشطة الأسر المعيشية في إنتاج سلع وخدمات غير مميّزة لاستعمالها الخاص
-	-	-	ش (٩٩) - أنشطة المنظمات والهيئات غير الخاضعة للولاية القضائية الوطنية

اطّلعوا على معلومات أكثر حول التقدم المُحرز في سبيل تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦

٦ المياه النظيفة والنظافة الصحية



يوسّع الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة تركيز أهداف الإنمائية للألفية على المياه وخدمات الصرف الصحي الأساسية، ليشمل إدارة موارد المياه ومياه الصرف والنظام الإيكولوجي على نحو أكثر شمولاً، إقراراً بأهمية وجود البيئة التمكينية. ويُعدّ الجمع بين هذه الجوانب خطوةً مبدئيةً تجاه معالجة تجزئة القطاع وتمكين الإدارة المستدامة والمتسقة. كما أنه خطوة كبرى نحو مستقبل تتحقق فيه استدامة المياه.

ويُعدّ رصد التقدم المُحرز تجاه تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦ وسيلةً لتحقيق ذلك. تساعد البيانات الرفيعة الجودة صنّاع السياسات والقرار على جميع مستويات الحكومة في تحديد التحديات والفرص، وترتيب الأولويات من أجل تنفيذ أكثر فاعلية وكفاءة، وفي التواصل بشأن التقدم المُحرز وضمان المساءلة وتوليد الدعم السياسي ودعم القطاعين العام والخاص لمزيد من الاستثمار.

خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، وفي أعقاب اعتماد إطار المؤشرات العالمية، ركّزت مبادرة الرصد المتكامل التابعة للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية على وضع خط أساس عالمي لجميع مؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم ٦، وهو جانب أساسي في المتابعة الفعّالة واستعراض التقدم المُحرز نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦. ونُقل أذناه نظرةً عامة على تقارير المؤشرات الناتجة التي صدرت خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. كما أصدرت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية التقرير التجميعي لعام ٢٠١٨ بشأن هدف التنمية المستدامة ٦ في مجال المياه والصرف الصحي، والذي يتناول الطبيعة المتداخلة للمياه والصرف الصحي، مستنداً إلى بيانات خط الأساس، ويتناول الروابط العديدة داخل هدف التنمية المستدامة رقم ٦ وعبر خطة عام ٢٠٣٠، ويناقش طرق الإسراع بالتقدم نحو تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦.

التقدم المُحرز بشأن مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية - تحديث عام ٢٠١٧ وخطوط الأساس لأهداف التنمية المستدامة (ويشمل بيانات تخص مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ١-٦ و ٢-٦)

بواسطة منظمة الصحة العالمية واليونيسف

تشمل أهم استخدامات المياه لأغراض الشرب والنظافة الصحية. تُعدّ سلسلة الصرف الصحي المُدارة بصورة آمنة أمراً أساسياً لوقاية صحة الأفراد والمجتمعات والبيئة. من خلال رصد استخدام مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، يمكن لصنّاع السياسات والقرار أن يعرفوا مَنْ يستطيعون الوصول إلى المياه الآمنة والمرحاض المزودة بمرافق غسل اليدين في المنزل، ومَنْ هم في حاجة إليها. اطّلعوا على معلومات أكثر حول وضعية خط الأساس لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٢ و ٦-١ من هنا: http://www.unwater.org/publication_categories/whounicef-joint-monitoring-programme-for-water-supply-sanitation-hygiene-jmp/

التقدم المُحرز بشأن معالجة مياه الصرف - تجربة منهجية الرصد والنتائج الأولية لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٣-١

بواسطة منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية

ويمكن لتسرّب مياه المراحيض ومياه المجاري غير المعالجة أن ينشر الأمراض وتوفير بيئة لتكاثر البعوض، بالإضافة إلى تلويث المياه الجوفية والمياه السطحية. اطّلعوا على معلومات أكثر حول نتائج رصد مياه الصرف ونتائج الوضع الأولي من هنا: <http://www.unwater.org/publications/progress-on-wastewater-treatment-631>

التقدم المُحرز بشأن نوعية المياه المحيطة - تجربة منهجية الرصد والنتائج الأولية لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٣-٢

بواسطة الأمم المتحدة للبيئة بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية

تضمن جودة نوعية المياه المحيطة استمرار إتاحة خدمات النظم الإيكولوجية الهامة في تقديم المياه العذبة ولا تؤثر سلباً على الصحة البشرية. قد تُضرّ مياه الصرف غير المُعالجة من المصادر المنزلية والصناعة والزراعة بنوعية المياه المحيطة. ويتيح الرصد المنتظم للمياه العذبة الاستجابة في الوقت المناسب لمصادر التلوث المحتملة ويمكن من إنفاذ القوانين وتراخيص التصريف على نحو أكثر صرامة. اطّلعوا على معلومات أكثر حول نتائج رصد جودة المياه ونتائج الوضع الأولي من هنا: <http://www.unwater.org/publications/progress-on-ambient-water-quality-632>

التقدم المُحرز بشأن كفاءة استخدام المياه - خط الأساس العالمي لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٤-١

بواسطة منظمة الأغذية والزراعة بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية

تستخدم جميع قطاعات المجتمع المياه العذبة، وتُعدّ الزراعة أكبر المستخدمين في المُجمل. ينتج المؤشر العالمي لكفاءة استخدام المياه مدى اعتماد النمو الاقتصادي لبلدٍ ما على استخدام الموارد المائية، ويتيح لصنّاع السياسات والقرار بمرور الوقت توجيه التدخلات نحو القطاعات ذات الاستخدام المرتفع من المياه ونحو المستويات المنخفضة من الكفاءة المحسنة. اطّلعوا على معلومات أكثر حول وضعية خط الأساس لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٤-١ من هنا: <http://www.unwater.org/publications/progress-on-water-use-efficiency-641>

<p>يمكن أن يتسبب ارتفاع مستوى الإجهاد المائي في آثار سلبية على التنمية الاقتصادية، مما يزيد التنافس واحتمال التنافس بين المستخدمين. ويدعو ذلك إلى اتباع سياسات فعالة في إدارة العرض والطلب. يُعد تأمين المتطلبات المائية البيئية أمراً أساسياً للحفاظ على صحة النظام الإيكولوجي وقدرته على الصمود. اطلعوا على معلومات أكثر حول وضعيّة خط الأساس لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٤-٢ من هنا: http://www.unwater.org/publications/progress-on-level-of-water-stress-642</p>	<p>التقدم المُحرز في مستوى الإجهاد المائي - خط الأساس العالمي لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٤-٢</p> <p>بواسطة منظمة الأغذية والزراعة بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية</p>
<p>تتعلق الإدارة المتكاملة للموارد المائية بتحقيق التوازن بين المتطلبات المائية لكل من المجتمع والاقتصاد والبيئة. ويستدعي رصد الغاية ٦-٥-١ اتباع مقاربة تشاركيّة يجتمع فيها ممثلون عن قطاعات ومناطق مختلفة معاً لمناقشة الإجابات عن أسئلة الاستبيان والتحقق من صحتها، مما يمهد الطريق أمام التنسيق والتعاون لما بعد الرصد. اطلعوا على معلومات أكثر حول وضعيّة خط الأساس لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٥-١ من هنا: http://www.unwater.org/publications/progress-on-integrated-water-resources-management-651</p>	<p>التقدم المُحرز بشأن الإدارة المتكاملة للموارد المائية - خط الأساس العالمي لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٥-١</p> <p>بواسطة الأمم المتحدة للبيئة بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية</p>
<p>معظم الموارد المائية في العالم مشتركة بين البلدان، وحيثما يكون للتنمية الموارد المائية وإدارتها أثرٌ عبر الأحواض العابرة للحدود، يصبح التعاون ضرورياً. وتُعد الاتفاقات المحددة أو غيرها من الترتيبات بين البلدان المُشاطئة شرطاً مسبقاً لضمان التعاون المستدام. يقيس مؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٥-٢ مدى التعاون سواءً في أحواض الأنهار والبحيرات العابرة للحدود، أو في مستودعات المياه الجوفية العابرة للحدود. اطلعوا على معلومات أكثر حول وضعيّة خط الأساس لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٥-٢ من هنا: http://www.unwater.org/publications/progress-on-transboundary-water-cooperation-652</p>	<p>التقدم المُحرز بشأن التعاون في مجال المياه عبر الحدود - خط الأساس العالمي لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٥-٢</p> <p>بواسطة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا واليونسكو بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية</p>
<p>تُجَدِّد النظم الإيكولوجية موارد المياه وتنقيها ويجب حمايتها لصون قدرة البشر والبيئة على الصمود. يلقي رصد النظام الإيكولوجي، بما في ذلك صحة النظام الإيكولوجي، الضوء على الحاجة إلى حماية النظم البيئية والحفاظ عليها ويتيح لصنّاع السياسات والقرار تحديد أهداف للإدارة بحكم الأمر الواقع. اطلعوا على معلومات أكثر حول نتائج رصد النظام الإيكولوجي ونتائج الوضع الأولي من هنا: http://www.unwater.org/publications/progress-on-water-related-ecosystems-661</p>	<p>التقدم المُحرز بشأن الأنظمة الإيكولوجية المتعلقة بالمياه - تجربة منهجية الرصد والنتائج الأولية لمؤشر هدف التنمية المستدامة رقم ٦-٦-١</p> <p>بواسطة الأمم المتحدة للبيئة بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية</p>
<p>يتطلب تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم ٦ مواردٍ بشرية ومالية، ويُعد التعاون الدولي ضرورياً لتحقيق ذلك. يُعد تحديد إجراءات لمشاركة المجتمعات المحلية في تخطيط خدمات المياه والصرف الصحي وسياساتها وقوانينها وإدارتها أمراً حيوياً لضمان تلبية احتياجات الجميع في المجتمع المحلي وفي ضمان استدامة حلول المياه والصرف الصحي على المدى الطويل. اطلعوا على معلومات أكثر حول رصد التعاون الدولي ومشاركة أصحاب المصلحة من هنا: http://www.unwater.org/publication_categories/glaas/</p>	<p>تقرير التحليل والتقييم العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب لعام ٢٠١٧ الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية - تمويل نظم المياه والصرف الصحي والنظافة العامة الشاملة بموجب أهداف التنمية المستدامة (يتضمن بيانات بشأن مؤشري أهداف التنمية المستدامة رقم ٦-أ-١ ورقم ٦-ب-١)</p> <p>بواسطة منظمة الصحة العالمية بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية</p>
<p>يسعى هذا التقرير التجميعي الأول بشأن هدف التنمية المستدامة رقم ٦ إلى إثراء المناقشات بين الدول الأعضاء في أثناء المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة في تموز/يوليو ٢٠١٨. وهو عبارة عن استعراض متعمق ويتضمن بيانات بشأن وضع خط الأساس العالمي لهدف التنمية المستدامة رقم ٦، والوضع الحالي والاتجاهات على المستويين العالمي والإقليمي، وما هي الأمور الإضافية التي يلزم إتقانها لتحقيق هذا الهدف بحلول عام ٢٠٣٠. تفضلوا بقراءة التقرير من هنا: http://www.unwater.org/publication_categories/sdg-6-synthesis-report-2018-on-water-and-sanitation/</p>	<p>التقرير التجميعي لعام ٢٠١٨ بشأن هدف التنمية المستدامة ٦ في مجال المياه والصرف الصحي</p> <p>بواسطة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية</p>

تُستق لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية جهود هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي تتناول قضايا المياه والصرف الصحي. ومن خلال قيامها بذلك، تسعى لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية إلى زيادة فعالية الدعم المقدم إلى الدول الأعضاء في جهودها نحو تنفيذ الاتفاقات الدولية بشأن المياه والصرف الصحي. تستند إصدارات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية إلى خبرات وتجارب أعضاء اللجنة وشركائها.

تقارير دورية

التقرير التجميعي لعام ٢٠١٨ بشأن هدف التنمية المستدامة رقم ٦ في مجال المياه والصرف الصحي

تُشير التقرير التجميعي لعام ٢٠١٨ بشأن هدف التنمية المستدامة رقم ٦ في مجال المياه والصرف الصحي في حزيران/يونيو ٢٠١٨ قبيل المنتدى السياسي الرفيع المستوى بشأن التنمية المستدامة حيث استعرضت الدول الأعضاء بعمق هدف التنمية المستدامة رقم ٦. ويقدم التقرير، الذي يمثل موقفاً مشتركاً من أسرة الأمم المتحدة، إرشادات لفهم التقدم العالمي المُحرز في سبيل تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم ٦ وأوجه الترابط بينه وبين الأهداف والغايات الأخرى. كما أنه يقدّم نظرة متعمقة إلى الكيفية التي يمكن أن تستخدمها البلدان للتخطيط والعمل لضمان عدم تخلف أحد عن الركب عند تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

تقارير مؤشرات هدف التنمية المستدامة رقم ٦

تبيّن هذه التقارير التقدم المُحرز في سبيل تحقيق الغايات المحددة في هدف التنمية المستدامة رقم ٦ باستخدام المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وتستند التقارير إلى البيانات الفُطرية التي تجمعها وتتحقق منها وكالات الأمم المتحدة التي تتولى رعاية كل مؤشر. وتظهر التقارير التقدم المُحرز في مجال مياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية (برنامج الرصد المشترك بين منظمة الصحة العالمية واليونيسف لإمدادات المياه والمرافق الصحية والنظافة الصحية بالنسبة للغايتين ٦-١ و٦-٢)، ومعالجة مياه الصرف ونوعية المياه المحيطة (الأمم المتحدة للبيئة والأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الصحة العالمية بالنسبة للغايات ٦-٣)، وكفاءة استخدام المياه ومستوى الإجهاد المائي (منظمة الأغذية والزراعة بالنسبة للغايات ٦-٤)، والإدارة المتكاملة للموارد المائية والتعاون عبر الحدود (الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا واليونيسكو بالنسبة للغايات ٦-٥)، والنظم الإيكولوجية (الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة للغايات ٦-٦)، وسبل تنفيذ هدف التنمية المستدامة رقم ٦ (التحليل والتقييم العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بالنسبة للغايتين ٦-أ و٦-ب).

التقرير العالمي عن تنمية الموارد المائية

يمثل هذا التقرير السنوي، الذي تنشره اليونيسكو بالنيابة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، الاستجابة المتسقة والمتكاملة لمنظومة الأمم المتحدة إزاء القضايا والتحديات الناشئة المتعلقة بالمياه العذبة. يُستق الموضوع العام للتقرير مع الموضوع العام ليوم المياه العالمي (٢٢ آذار/مارس) ويتغير سنوياً.

موجزات السياسات والموجزات التحليلية

توفر موجزات السياسات الصادرة عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية إرشادات سياسية قصيرة وغنية بالمعلومات عن أكثر القضايا المتعلقة بالمياه العذبة إلحاحاً وتنفيد من الخبرات المُجمعة لمنظومة الأمم المتحدة. وتوفّر الموجزات التحليلية تحليلات تتناول القضايا الناشئة ويمكن أن تستخدم كأساس لمزيد من الأبحاث والمناقشات وإرشادات السياسات المستقبلية.

منشورات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية المُزمع إصدارها لعام ٢٠١٨

- تحديث لموجز سياسات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بشأن المياه وتغير المناخ
- موجز سياسات لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بشأن اتفاقيات المياه
- موجز تحليلي للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية بشأن كفاءة المياه

يتتبع المؤشر الخاص بالإجهاد المائي مستوى الضغط الذي تسببه الأنشطة البشرية على موارد المياه العذبة، ما يشير إلى الاستدامة البيئية لاستخدام موارد المياه. ويتسبب ارتفاع مستوى الإجهاد المائي في آثار سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ما يزيد من التنافس واحتمال التنافس بين المستخدمين. ويدعو ذلك إلى اتباع سياسات فعالة في إدارة العرض والطلب. ويعد تأمين متطلبات التدفق البيئي أمراً أساسياً للحفاظ على صحة النظم الإيكولوجية وقدرتها على الصمود وإتاحتها للأجيال القادمة. يتناول هذا المؤشر المكوّن البيئي للهدف ٦-٤. في هذا التقرير، يمكنكم معرفة مزيد من المعلومات عن وضع خط الأساس بالنسبة إلى الإجهاد المائي.

يمكن الحصول على معلومات وإرشادات أخرى عن الأحوال الجوية عبر الرابط: www.fao.org/sustainable-development-goals/indicators/642/

يُعد هذا التقرير جزءاً من سلسلةٍ تتبّع التقدم المُحرز في سبيل تحقيق مختلف الغايات المحددة في هدف التنمية المستدامة رقم ٦ باستخدام المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. لمعرفة معلومات أكثر عن المياه والصرف الصحي في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وعن مبادرة الرصد المتكامل لهدف التنمية المستدامة رقم ٦، زوروا موقعنا الإلكتروني:

www.sdg6monitoring.org

ISBN 978-92-5-130988-9



9 789251 309889

CA1592EN/1/10.18

UN WATER